مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

العلاقات الخليجية - الإيرانية
رؤية استشرافية
في ضوء الخبرة التاريخية والمعاصرة

إعـــــــداد
د. محمد بدري عيد

سلسلة الإصدارات الخاصة
(سلسلة علمية)
العدد (٥٤)

الكويت - ٢٠٢٢م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

العلاقات الخليجية - الإيرانية
رؤية استشرافية
في ضوء الخبرة التاريخية والمعاصرة

إعـــداد
د. محمد بدري عيد

سلسلة الإصدارات الخاصة
(سلسلة علمية)
العـــدد (٥٤)

الكويت
٢٠٢٢م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت
هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com
الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢٢م

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

د. علي راشد المطيري
القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز ـ نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

تمهيد

تتسم العلاقات بين الدول التي تقع في مناطق ذات أهمية استراتيجية في العالم بالاضطراب وحالات مختلفة من التوتر والتعاون، وذلك بسبب توافر العديد من عوامل التداخل والارتباط الجغرافي والسكاني والتاريخي والثقافي بين هذه البلدان بعضها البعض، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية المتبادلة.

ولا تعتبر العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست من جهة وإيران من جهة أخرى، استثناءً من هذه القاعدة العامة في العلاقات بين الدول.

فعلاقات دول الخليج العربية وإيران ضاربة بجذورها في التاريخ، ويعززها التقارب الجغرافي، والتبادل التجاري والاقتصادي.

كما أن هذه العلاقات تشهد من وقت لآخر توترات على الصعيد السياسي بوجه خاص، وذلك على مدار المراحل الزمنية المختلفة.

في ضوء ذلك، يقدم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، هذه الدراسة الاستشرافية للعلاقات الخليجية-الإيرانية، في ضوء الخبرة التاريخية والمعاصرة بين الجانبين، وتطرح تصورًا استراتيجيًّا من المنظور الخليجي لكيفية الإدارة الفعالة لهذه العلاقات، على نحو يعزز أمن واستقرار منطقة الخليج العربي ودولها.

د. فيصل أبوصليب

مدير المركز

الموضوع	رقم الصفحة
ـ ملخص	١١
ـ مقدمة	١٣
ـ **أولًا**: الإطار النظري للدراسة	١٤
ـ **ثانيًا**: محددات العلاقات الخليجية ـ الإيرانية	٢٧
ـ **ثالثًا**: مسار العلاقات بين ضفتي الخليج العربي	٣٢
ـ **رابعًا**: قضايا العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران	٤٦
ـ **خامسًا**: مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية	٧٨
ـ نتائج وتوصيات الدراسة	٨١
ـ قائمة المراجع العربية والأجنبية	٨٩

ملخص:

اجتهدت هذه الدراسة في التأصيل لرؤية استشرافية لمستقبل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست ككتلة جماعية من جهة وبين إيران من جهة أخرى، وذلك تأسيسًا على تتبع الخبرة التاريخية والمعاصرة لمسار وقضايا العلاقات بين الجانبين لاسيما منذ الثورة في إيران عام ١٩٧٩م.

واعتمدت الدراسة عدة اقترابات وأساليب منهجية في سعيها لفك لغز المشكلة البحثية محل التحليل، وما يرتبط بها من تساؤلات، وتضمن ذلك: المنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظم، ومنهج تحليل الخطاب السياسي، إضافة إلى الأسلوبين الوصفي والمقارن.

وقد تمثلت المشكلة البحثية للدراسة في التناقض الظاهري بين توافر عوامل التقارب الجغرافي والديمغرافي والحضاري والاقتصادي وبين وجود طابع سلبي أو صراعي في العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية في غالبية الفترات والمراحل الزمنية لمسار هذه العلاقات حتى منذ عقود التاريخ السياسي القديم لمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسة، من أهمها: أن التوتر كسمة ملازمة للعلاقات الخليجية-الإيرانية يُعزى في الجانب الأكبر والأهم منه إلى الطموحات التوسعية لإيران وسعيها الدائم ـ خلال الحقب التاريخية المختلفة - إلى بسط سيطرتها وتوسيع نفوذها في المنطقة باعتبارها «بحيرة فارسية مغلقة» وفق المنظور الاستراتيجي الإيراني قبل عام ١٩٧٩م، والذي استمر بعد ذلك مع اصطباغه بالطابع الأيديولوجي الديني.

الكلمات المفتاحية:

الخليج وإيران، دول مجلس التعاون الخليجي، العلاقات الخليجية-الإيرانية، دول الخليج العربية.

مقدمة:

تُعد العلاقات الخليجية- الإيرانية من أعقد علاقات الجوار في إقليم الشرق الأوسط وأكثرها مراوحة بين التوتر والتفاهم خلال العقود الخمسة الأخيرة.

وتتفاعل علاقات دول مجلس التعاون الخليجي وإيران في سياق مكاني وزماني بالغ الحساسية والدقة من المنظور الجيواستراتيجي، الأمر الذي أضفى على العلاقات بين ضفتي الخليج العربي مزيدًا من التباين في التوجهات الأيديولوجية والتعارض في المصالح البراغماتية، على نحو جعلها تتواتر بين فترات من المد والجزر السياسي فيما يشبه حركة «بنادول الساعة».

وانطلاقًا من ذلك، عُنيت هذه الدراسة باستشراف مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية، استنادًا إلى المحددات الإستراتيجية الحاكمة لهذه العلاقات، والسمات المتغيرة لمسارها التاريخي، مع التعريج على أبرز القضايا الشائكة محل الخلاف بين الجانبين، أخذًا بعين الاعتبار متغيرات البيئة الدولية والإقليمية المؤطرة للتفاعلات البينية بين العواصم الخليجية وطهران على مدار العقود الأخيرة لاسيما منذ عام ١٩٧٩م.

أولاً ـ الإطار النظري للدراسة:

١)- أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف، في مقدمتها:

ا)- تسليط الضوء على محددات العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.

ب)- رصد وتحليل أبعاد العلاقات بين العواصم الخليجية وطهران، واستكشاف اتجاهاتها (التعاونية والصراعية) على مدار الـ ٤٢ عامًا الأخيرة.

ج)- استشراف سيناريوهات المسار المستقبلي لهذه العلاقات في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة.

د)- تزويد صانع القرار بتصور استراتيجي لمستقبل دول الخليج العربية وإيران، من منطلق كون طهران معطى جيواستراتيجي دائم في المنطقة، واستنادًا إلى قراءة مقارنة لمسار هذه العلاقات في ضوء الخبرة التاريخية والمعاصرة، مع الأخذ بعين الاعتبار نوعية المصالح الاستراتيجية المتبادلة بين الجانبين، وماهية التحولات الجوهرية في مضمون وقضايا علاقاتهما على مدار نصف القرن الأخير.

٢)- أهمية الدراسة:

تُعزى الأهمية العلمية والتطبيقية لهذه الدراسة إلى الاعتبارات التالية:

أ)- **أما على صعيد الأهمية العلمية**، فإنها تتمثل في أمرين رئيسين، هما:

- تجمع الدراسة بين عدد من المجالات المعرفية، بحكم طبيعة موضوعها؛ حيث التشابك والتداخل الشديد بين المتغيرات السياسية والأمنية

والاجتماعية في القضايا ذات الصلة بدراسات منطقة الخليج العربي، لاسيما تلك المتصلة بالعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.

ومن ثم يأمل الباحث أن تشكل دراسته هذه إضافة جادة للتراكم العلمي في ميدان دراسات المناطق والأقاليم السياسية عمومًا، ومجال الدراسات الخليجية-الإيرانية خصوصًا.

- تشكل الدراسة زيادة في الوعي المعرفي الخليجي -الرسمي والشعبي- بالتغيرات التي تطرأ على ماهية علاقات دول مجلس التعاون الخليجي، فرادى ومجتمعة، مع الجارة إيران، لاسيما فيما يتصل بالقضايا الاستراتيجية ذات التأثر الشديد والسريع والدائم بالتطورات الحاصلة في البيئة الدولية والإقليمية؛ بما يساهم في إمداد صانع القرار الخليجي بأطروحات متجددة حول عوامل الاستمرارية والتغير في العلاقات بين دول الخليج العربية وإيران.

إذ يُلاحظ الباحث أنه في الوقت الذي لدى النخبة الإيرانية، إلمامًا واسعًا ومعمقًا بالأوضاع الرسمية والمجتمعية في الدول العربية عمومًا ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصًا، نجد في المقابل محدودية واضحة في المعرفة العربية والخليجية المماثلة عن أوضاع الدولة والمجتمع في إيران، باستثناء عن الجوانب الأمنية والعسكرية وربما الاقتصادية.

ولذا يأمل الباحث في أن تكون هذه الدراسة إسهامًا جادًّا وحقيقيًّا في مجال الدراسات العربية والخليجية المعنية بالشأن الإيراني، خاصة في مجاله الخارجي، وبالأخص فيما يتصل بتوجهات ومضامين وقضايا السياسة الخارجية الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ب)- **وأما على صعيد الأهمية العملية**، فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها في هذا الخصوص من كونها تسعى إلى إلقاء مزيد من الضوء على المتغيرات التي طرأت على ماهية العلاقات الخليجية-الإيرانية وقضاياها وإشكالياتها في

الإطار الزمني الممتد من عام ١٩٧٩م وحتى بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

إذ يأمل الباحث أن تسهم نتائج وتوصيات دراسته هذه في صياغة مجموعة من المرتكزات التأسيسية التي تُعين صناع القرار، والباحثين المختصين المعنيين بمنطقة الخليج العربي، على فهم أشمل لماهية العلاقات بين دول الخليج العربية وإيران، وإدراك أعمق لتفاعلاتها التعاونية والصراعية، ورؤية أوسع مضمونًا وأبعد مدى للشكل الأمثل والأكثر براغماتية الذي يتعين أن تُدار به هذه العلاقات، وفق بوصلة المصالح الخليجية العليا، وبما ينسجم مع متغيرات البيئة الاستراتيجية على الصعيدين: الدولي والإقليمي.

٣)- المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في سؤال جوهري مفاده:

لماذا يغلب الطابع الصراعي على ماهية ومسار العلاقات الثنائية والجماعية بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على الرغم من وجود العديد من العوامل الجيواستراتيجية والجيواقتصادية والديموغرافية والثقافية والحضارية التي من المفترض أنها تُشكل أسساً للتقارب ومرتكزات للتعاون بين ضفتي الخليج العربي؟

٤)- تساؤلات الدراسة:

انبثقت عن هذه المشكلة البحثية مجموعة من التساؤلات الرئيسة ذات الصلة، تمثل أهمها فيما يلي:

- ما هي المحددات الاستراتيجية الحاكمة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران؟
- كيف أثر تغير النخبة الرسمية في إيران بعد عام ١٩٧٩م على توجهات سياستها الخارجية تجاه دول الخليج العربية؟

- إلى أي مدى تأثرت السياسة الخارجية لإيران في الخليج العربي بتغير الحكومات ما بين «المحافظين» و«الإصلاحيين» في سدة الحكم في طهران؟ ولماذا؟

- هل طرأت تغيرات على ماهية سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران على مدار العقود الماضية؟ وما حجم ونوعية هذه التغيرات؟ وإذا كان ثمة تغيرات.. متى حدثت؟ ولماذا حدثت؟

- ما ملامح الاستمرارية والتغير في العلاقات الايرانية- الخليجية خلال مسارها التاريخي والمعاصر؟

- لماذا يغلب الطابع السلبي أو الصراعي على العلاقات الايرانية- الخليجية؟

- ما القضايا الخلافية الجوهرية، التقليدية والمعاصرة، بين دول الخليج العربية وإيران؟

- هل مايزال في الإمكان استبدال التعاون بالصراع في العلاقات الخليجية- الإيرانية؟ وكيف؟

٥)- الإطار الزمني للدراسة:

تتركز بؤرة الاهتمام البحثي لهذه الدراسة على معالجة موضوع العلاقات الخليجية- الإيرانية منذ عام ١٩٧٩م وحتى الوقت الراهن، أي لما يقارب نصف القرن الأخير (١٩٧٩م-٢٠٢٢م)، وذلك لاعتبارات عدة، أبرزها مايلي:

أ)- الاعتبار الأكاديمي، المتمثل في الندرة الواضحة في الأدبيات العربية العلمية الرصينة التي تعالج موضوع العلاقات الخليجية-الإيرانية بعد عام ١٩٧٩م، مقابل الوفرة المفرطة في الأدبيات المماثلة التي تتناول على حدة سواء دول مجلس التعاون الخليجي أو إيران.

ب)- الاعتبار العملي، الممثل في التداعيات الكبرى والتغيرات الجوهرية في السياسات الدولية والإقليمية نتيجة الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م؛ ما يبرر أن نتخذ من هذا الحدث «نقطة أساس زمنية» كبداية للإطار الزمني لهذه الدراسة.

ج)- ومن الناحية التطبيقية أيضًا، فقد شهدت العقود الأربعة الأخيرة، تتابعًا لحكومات مختلفة في إيران-من الناحية النظرية وطبيعة الخطاب السياسي الرسمي على الأقل- ما بين حكومات توصف بأنها تعبر عن تيار «الإصلاحيين أو المعتدلين»، وأخرى محسوبة على تيار «المحافظين أو الصقور»، وبالتالي فإن هذه الفترة الزمنية تتسم بالامتداد والتنوع بما فيه الكفاية، على نحو يُمكن من تبين الملامح العامة للعلاقات الخليجية-الإيرانية، وتلمس العوامل الأكثر تأثيرًا في مسار هذه العلاقات.

٦)- الأدبيات العلمية السابقة:

تزخر أدبيات العلوم السياسية، لاسيما في مجالي العلاقات الدولية والنظم السياسية، بالعديد من الدراسات الرصينة ذات الصلة بموضوع العلاقات الخليجية-الإيرانية.

وبوجه عام، يمكن تقسيم الإسهامات البحثية - العربية والأجنبية- السابقة، ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، إلى مجموعات رئيسة ثلاث، هي:

- **المجموعة الأولى:(الدراسات الخاصة بإيران).**

- **المجموعة الثانية: (الدراسات المعنية بدول مجلس التعاون الخليجي).**

- **المجموعة الثالثة: (الدراسات المركزة على العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية).**

ونعرض فيما يلي، على نحو موجز، لهذه المجموعات من الدراسات السابقة؛ وذلك في ضوء اعتبارين أساسيين: أولهما؛ أن الإغراق في تفاصيل سرد مضامين الأدبيات السابقة يخرج عن الأهداف الرئيسة لهذه الدراسة ونطاقها، وثانيهما؛ صعوبة الإحاطة الشاملة بمجمل الدراسات السابقة في موضوع الدراسة الحالية اعتماداً على جهد بحثي فردي فقط.

أ)- الدراسات الخاصة بإيران:

عالجت دراسات هذه المجموعة من الدراسات السابقة، قضايا رئيسة تتصل بتأصيل تاريخ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وتوجهات سياسة إيران الخارجية، وتاريخ إيران قبل الثورة، والتيارات السياسية والتحولات الداخلية بها، إضافة إلى تتبع تطور القدرات العسكرية للدولة، وبرنامجها النووي.

ومن أبرز دراسات هذه المجموعة على سبيل المثال لا الحصر، مايلي:

- باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الايرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٣م.
- باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلى: دراسة مقارنة للحالتين: التركية والإيرانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.
- شيماء على القناوي، محددات القوة العسكرية لإيران (١٩٧٩- ٢٠٠٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م.
- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة في إيران فى تحولاتها الداخلية وسياساتها الاقليمية، بيروت:دار الساقي، ٢٠٠٦م.
- عصام عبد الشافي، أزمة البرنامج النووى الإيرانى: المحددات والتطورات والسياسات: دراسة في إدارة الأزمات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م.
- خالد العواملة، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م.
- موسى عبد الوالى، الدور الإقليمى لإيران فى الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠١٠م، رسالة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

- أنتونـى كوردسـمان،القدرات العسـكرية الإيرانيـة، أبوظبـي: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، ١٩٩٠م.
- سـعيد برزيـن، التيـارات السياسـية فى إيـران (١٩٨١-١٩٩٧م)، أبوظبي:مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، ٢٠٠٦م.
- كمال مظهر، دراسات تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥م.
- محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله، القاهرة: دارالشروق، ١٩٩٣م.
- مهـدى نـور بخـش، الديـن والسياسـة والاتجاهـات الأيديولوجيـة فى إيـران، أبوظبـى: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتجية، ١٩٩٦م.
– Ali Gheissari, Democracy in iran:History and the Quest for liberty, 2006.
-Nikki R.Keddie, Modern Iran :roots and results of revolution, up dated edition, 2006.
-Peter Jones, Iranian Security Policies at cross roads, the emirates center for strategic studies and research, first edition, 2003.
-Ray Takey, Hidden Iran paradox and power in the islamic republic, New york:henryholtand company, 2006.

ب)- الدراسات المعنية بدول مجلس التعاون الخليجي:

عالجـت دراسـات هـذه المجموعـة مـن الدراسـات السـابقة، قضايـا رئيسـة، من قبيـل: ظـروف نشـأة مجلـس التعـاون الخليجـي، ومؤسسـاته، والتحديـات التـي يواجههـا، والنظـام الإقليمـي الخليجـي، والترتيبـات الأمنيـة في منطقـة الخليـج العـربي، وأدوار القـوى الدوليـة والإقليميـة في أمـن الخليـج العـربي.

ومن أبرز دراسات هذه المجموعة على سبيل المثال لا الحصر، مايلي:

- أشرف سـعد العيسـوي، انعكاسـات البيئـة الإقليميـة والدوليـة عـلى أمـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي (١٩٩٠-٢٠٠٤م)، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، القاهـره: معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة،٢٠٠٥م.

- كمال صلاح عواد الحازمي، تطوير نظام الامن الجماعى لمجلس التعاون الخليجى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠٠٣م.
- محمد السعيد إدريس، النظام الاقليمى الخليجى من ١٩٧١-١٩٩٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.
- محمد بدري عيد، أثر أحداث ١١ سبتمبر على ترتيبات الأمن الوطني والجماعي في الخليج العربي (٢٠٠١-٢٠٠٧م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.
- أشرف محمد كشك، تطور الأمن الاقليمى الخليجى منذ عام ٢٠٠٣م: دراسة فى تاثير حلف الناتو، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩م.جامعة القاهرة، ٢٠١١م.
- هبة الله أحمد محمد البدري، أثر التحولات الدولية على أمن الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م.
- جمال زكريا قاسم، مجلس التعاون الخليجى العربى دوافع تأسيسه وواقعه الدولى والإقليمي والعربى، الكويت:جامعة الكويت،١٩٩٣م.
- موسى أحمد القلاب، أدوار حلف الناتو الاقليمية ودوره المحتمل فى منطقة الخليج،أبوظبي:مركز الخليج للابحاث، ٢٠٠٥م.
- نصره بستكى، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، بيروت:المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.
- ياسين سويد، الوجود العسكرى الأميركي فى الخليج، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م.

- يحيى حلمى رجب، أمن الخليج فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩م.

ج). الدراسات المُركزة على العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية:

عالجت دراسات هذه المجموعة من الدراسات السابقة، قضايا رئيسة تضمنت: محددات وآليات صنع السياسة الخارجية الإيرانية، ومعالم هذه السياسة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في فترات زمنية مختلفة، والعلاقات الثنائية بين دول الخليج العربية وإيران وتأثيراتها على أمن الخليج العربي، والسياسات الخارجية لبعض دول الخليج العربي تجاه إيران، والسياسة النووية الإيرانية وتداعياتها على أمن المنطقة، ومن أبرز دراسات هذه المجموعة على سبيل المثال لا الحصر، مايلي:

- أمنية عبد الوهاب محمد زكى، السياسة الخارجية لإيران تجاه دول الخليج العربى (٢٠١٠-٢٠١٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦م.
- حسن يوسف عبدالرحيم، أثر العلاقات السياسية بين قطر وإيران على أمن الخليج في الفترة من ١٩٩٥-٢٠١٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.
- خالد أحمد محمد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.
- دلال عبد الله النصار، محددات وآليات صناعة قرار السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة تطبيقية من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٥م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت، ٢٠١٥م.
- راجي يوسف البياتي،العلاقات السعودية- الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

- عـلاء محمـد العبـد مطـر، أيديولوجيـة الثـورة الإيرانيـة وأثرهـا عـلى توجهـات السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة تجـاه دول الخليـج (١٩٧٩- ٢٠٠٣م)، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، جامعـة القاهـرة، ٢٠٠٤م.
- مـروة وحيـد محمـد، السياسـة النوويـة الإيرانيـة وأثرهـا عـلى الأمـن فى منطقـة الخليـج العربـى (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، جامعـة القاهـرة، ٢٠٠٩م..
- معيـض عيـد السـلمي، العلاقـات السـعودية- الإيرانيـة (١٩٧٩-١٩٩٩م)، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، جامعـة القاهـرة، ٢٠٠٣م.
- منصـور حسـن عبيـد، السياسـة الإيرانيـة تجـاه دول مجلـس التعـاون الخليجـى(١٩٧٩-٢٠٠٠م)، رسـالة دكتـوراه غـير منشـورة، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، جامعـة القاهـرة، ٢٠٠٤م.
- نـواف منـير المطـيرى، أثـر متغـير النخبـة عـلى السياسـة الإيرانيـة تجـاه دول الخليـج، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، جامعـة القاهـرة، ٢٠١٢م.
- وليـد عبـد الله محمـد عامـر، التحـولات السياسـية الإيرانيـة وأثرهـا عـلى دول الخليـج العربيـة فى عقـد التسـعينات، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة، القاهـرة، ٢٠٠٢م.
- د. إبراهيـم ناجـي الهدبـان ود.نـواف منـير المطـيري، العلاقـات الخليجيـة- الإيرانيـة منـذ عـام ١٩٧٩م: الكويـت نموذجـاً، سلسـلة الدراسـات الاسـتراتيجية والمسـتقبلية، العـدد (٢)، مركـز دراسـات الخليـج والجزيـرة العربيـة، جامعـة الكويـت، ٢٠١٦م.

- د. باكينام الشرقاوي، الاستراتيجية الإيرانية وتأثيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية سابقًا)، جامعة الكويت، سلسلة دراسات في الفكر الاجتماعي، العدد (٦)، أبريل ٢٠١١م.
- تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني ، قسم الشؤون الدولية، ٢٠٠٦م.
- جمال سند السويدى، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩م.
- جمال سند السويدي، البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧م.
- عادل على عبد الله، محركات السياسة الفارسية فى منطقة الخليج العربى، الكويت،٢٠٠٨م.
- عبدالجليل المرهون، أمن الخليج وقضية التسلح النووي، ط١، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧م.
- عبد الله يعقوب بشارة، دول مجلس التعاون ودول الجوار، الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٧م.
- فهمى هويدى، أزمة الخليج: العرب وايران-وهم الصراع ووهم الوفاق، القاهرة: دار الشروق،١٩٩٤م.
- Kristensen. Hans M.: The Iranian Nuclear Maritime Deterrance: Reality&Challenges, Federation of American Scientists report, 2009.
- Hunter. S. (2010), Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Resisting the New International Order, Westport. CT: Praeger.

- Molavi. A. (2015), 'The Iran Primer: Iran and the Gulf States', Washington. DC: United States Institute for Peace.
- Katzman. K. (2018), 'Iran's Foreign and Defense Policies', US Congressional Research Service, 18 July. 7
- Cooper. A. S. (2011), The Oil Kings: How the U.S.. Iran and Saudi Arabia Changed the Balance of Power in the Middle East, New York, Simon & Schuster.
- Shahandeh. B. (2016), 'Introduction: Prospects for Change in GCC-Iran Relations?', in Warnaar. M. et al. (eds) (2016), Iran's Relations with the Arab States of the Gulf: Common Interests over Historic Rivalry, Berlin: Gerlach Press.
- Cafiero. G. and Wagner. D. (2015), 'Iran Exposes the Myth of GCC Unity', National Interest. 7 September.
- Kinninmont. J. (2015), Iran and the GCC: Unnecessary Insecurity. Research Paper, London: Royal Institute of International Affairs.
- Ross Harrison, The GCC versus Iran: Low Intensity War. High Intensity Conflict. Research Paper, 4 April 2021, Arab Center for Research and Policy Studies.

٧)- اقترابات الدراسة:

الاقتراب أو المنهج هو كلمة إغريقية الأصل تعني الطريقة التي يعتمد عليها الفرد ويستخدمها من أجل الوصول إلى هدف معين. كما يعرف الاقتراب على أنه «الطريق الموصل للمقصد والغاية»[١].

وانطلاقًا من هذا المعنى، زاوجت هذه الدراسة بين أكثر من اقتراب لفهم مختلف أبعاد المشكلة البحثية وتقديم إجابات شافية على ما يتفرع عنها من تساؤلات.

١ . محمد عمر زيدان، البحث العلمي، (الرياض: دارالشروق، ط١، ١٩٨١م)، ص ٢٤

وقد اعتمدت الدراسة في تناولها لموضوع البحث على عدة اقترابات وأساليب رئيسة، باعتبارها الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف البحث، وتقديم إجابات عن التساؤلات التي تطرحها، وهي:

الاقتراب التاريخي، واقتراب تحليل النظم[٢]، واقتراب تحليل الخطاب السياسي[٣]، إضافة إلى الأسلوبين: الوصفي والمقارن.

٢ـ لتفاصيل هذين الاقترابين، انظر: د. كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص١٨.

3. Van Dijk.Teun A. "Political Discourse and Political Cognition". in: Chilton .Paul A. and Schaffer. Christina (eds.). Politics as Text and Talk: Analytical Approaches to Political Discourse. (Amsterdam: John Benjamins. 2002). pp 32-19. Chilton. Paul.A. Political Discourse Analysis.(London: Routledge. 2004). pp 59-37.Edwards .D and Potter. J. Discursive Psychology. (London: Sage Publications. 1992). pp 302 -295.

ثانيًا ـ المحددات الحاكمة للعلاقات الخليجية-الإيرانية:

ترتكز العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران إلى مجموعة من المحددات والمعطيات الاستراتيجية- الجيوسياسية والديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية- الحاكمة التي تتسم بخصوصية شبه مطلقة، والتي تمثل الإطار العام المُحرك لتفاعلات العلاقات- صراعًا و/ أوتعاونًا- ويبرر ما بينها من تباينات في الرؤى والأطروحات أو اختلافات في التوجهات والمواقف و السياسات المنتهجة إزاء بعض القضايا الدولية والإقليمية، ناهيك عن القضايا البينية المشتركة.

ويأتي في مقدمة هذه المحددات مايلي:

١- المحددات الجيو استراتيجية:

تتمثل هذه المحددات في ثلاثة أمور مترابطة مع بعضها البعض، هي:

المحدد أو التجاور الجغرافي بين دول الخليج العربي وإيران، وأمن المنطقة، وضمان تدفقات إمدادت الطاقة (النفط الخام، والغاز الطبيعي).

فمن جهة أولى، تؤثر حقائق الجغرافيا السياسية بشكل لا لبس فيه في طبيعة ومسار التفاعلات والعلاقات بين دول الجوار المباشر في أي اقليم جغرافي في العالم.

من هنا، يعتبر المحدد الجغرافى من أهم المحددات اللازمة لفهم طبيعة العلاقات الخليجية- الإيرانية لأن العلاقات بين المتجاورة هى أكثر تفاعلًا من الدول التى تقع خارج النظام الإقليمى.

حيث تعد إيران دولة جوار مباشر لدول الخليج العربية، إذ تمتلك سواحل مترامية على طول الضفة الشرقية للخليج العربي. وتقع إيران فى الشمال لشرقى للخليج العربى بين خطي: ٣٥ شمالًا و٤٩ شرقًا وتبلغ مساحتها ١,٦٤٨,٠٠٠ كم٢.

ولإيران إطلالة واسعة بطول الساحل الشرقي للخليج العربي وكذلك على بحر عُمان، مايجعل لها السيطرة على الممرات المائية الحيوية الاستراتيجية فى الخليج العربي التى تشرف على جميع السواحل المقابله لدول الخليج العربية، إضافة الى مضيق هرمز الذى يفصل بينها وبين سلطنة عُمان.

وقد أسهم هذا القرب والتجاور الجغرافي في إثارة عدد من المشكلات بين بعض دول الخليج العربي وإيران، خاصةً فيما يتعلق بالحدود البحرية وما تحتويه من ثروات طبيعية ولاسيما النفط والغاز الطبيعي[٤].

وتعد النزاعات المرتبطة بحقل «الدرة» النفطي الواقع في المنطقة البحرية المشتركة بين كل من: السعودية، والكويت، وإيران، مثالًا ذا دلالة في هذا السياق.

ومن جهة ثانية، تُعد قضية الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي هاجسًا مشتركًا للدول المشاطئة له، وهي: دول مجلس التعاون الست، وإيران، والعراق، وفي الوقت ذاته تُشكل هذه القضية محددًا أساسيًّا للعلاقات بين هذه الدول الثماني، حيث تدور حولها وبشأنها الكثير من التفاعلات الثنائية والجماعية بين ضفتي الخليج العربي، وذلك على نحو ما سنعرض بالتفصيل لاحقًا.

فمنطقة الخليج العربي ذات حساسية بالغة للأمن العالمي، بحكم تحكمها في عدد من الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، ووقوعها في قلب أو على تخوم مناطق مفتاحية حاكمة للأمن العالمي (الشرق الأوسط ـ آسيا الوسطى ـ جنوب وجنوبي شرق آسيا)، فضلًا عن طبيعة ودقة موازين القوى في المنطقة.

٤ ـ عبد المنعم السيد، العرب ودول الجوار الجغرافى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧م)، ٥٧ ص.

ومن **جهة ثالثة**، تحتل منطقة الخليج العربي أولوية عالية في التفكير الاستراتيجي الغربي والأمريكي بوجه خاص باعتبارها منطقة ثروة استراتيجية يتوقف عليها بقاء واستمرارية الحضارة الغربية، حيث تحتفظ دول المنطقة تحت أراضيها بما يزيد عن ٥٥٪ من الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم، و٤٠٪ من احتياطي الغاز الطبيعي، ومن المرجح أن تستمر وتتعاظم هذه الأهمية للمنطقة لعدة عقود قادمة.

وتلعب إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما المملكة العربية ودولة الكويت دورًا محوريًّا في تأمين الاحتياجات العالمية من النفط من خلال منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط المعروفة اختصارًا بـ« منظمة أوبك»، حيث تؤثر امدادات المنطقة من النفط مباشرة في مستويات العرض والطلب والأسعار في السوق العالمية.

وتمتلك إيران وقطر أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم، وتشغلان المركزين الثاني والثالث على الترتيب، بعد روسيا الاتحادية التي تحتل المرتبة الأولى عالميًا في هذا الشأن.

ومن ثم، فإن قضية الطاقة بكافة تفرعاتها تعد محددًا مهمًّا أيضًا في العلاقات الخليجية-الإيرانية، خاصة من منظور القوى الدولية الكبرى بما فيها الولايات المتحدة الأميريكية وروسيا الاتحادية والصين و«ترويكا» الاتحاد الأوروبي التي تشمل: بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

٢)- المحددات الجيواقتصادية:

تمتد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الساحلين: العربى والإيراني للخليج إلى التاريخ القديم والوسيط، فالخليج كان - وما يزال- أحد أهم عوامل التواصل والتبادل الاقتصادى والتجارى بين سكان الساحلين: العربى والإيرانى.

وقد زادت تلك العلاقات الاقتصادية والتجارية قوة وصلابة فى العصر الحديث بحكم الاستقرار والازدهار الاقتصادى الذى يتمتع به سكان الساحلين؛ وبالتالي، لم يكن مستغربًا أن تكون إيران شريكًا تجاريًّا مهمًّا -وفي بعض الأحيان الشريك التجاري الأول- لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة.

فعلى سبيل المثال، تشير الإحصاءات الإيرانية إلى وجود نحو ٨ آلاف شركة إيرانية تمارس أنشطة تجارية في دولة الإمارات[٥].

وعلى صعيد العلاقات التجارية الثنائية، شكَّلت الصادرات الإماراتية نحو ٣١٪ من إجمالي الواردات الإيرانية؛ حيث أصبحت إيران ثالث أكبر سوق تصديرية للإمارات مستحوذةً على ما يقارب ٢٧٪ من إجمالي صادراتها[٦].

٣)- المحددات التاريخية والديموغرافية:

ساعد الجوار الجغرافي بين إيران ودول الخليج العربي على سهولة التنقل والتواصل بين الجانبين، ومن ثم أصبحت هناك امتدادات ديمغرافية وروابط اجتماعية متداخلة؛ حيث يوجد العديد من العائلات والأسر الخليجية ذات أصول إيرانية. فضلًا عن وجود عمالة إيرانية من مختلف التخصصات في كافة دول الخليج العربية، وهي عمالة تقدر أعدادها بعشرات الآلاف.

٤)- المحددات الثقافية والمعنوية:

تتمثل هذه المحددات في الارتباط المعنوي بين أبناء الطائفة الشيعية في عدد من دول الخليج العربي وبين إيران باعتبارها أكبر دولة إسلامية شيعية في العالم.

5. Central Intelligence Agency of U.S. The World Fact book (Iran & U.E.A). 2021. https://www.cia.gov/the-world-factbook/

6 . https://www.cia.gov/the-world-factbook/field/exports-partners
https://www.cia.gov/the-world-factbook/field/imports-partners

٥)- المحددات الأيديولوجية:

تشكل الأيديولوجية الدينية ركيزة أساسية لرؤية إيران ما بعد ثورة عام ١٩٧٩م للعالم الخارجي وكيفية التعامل معه، ومن ثم تأسست السياسة الخارجية لإيران منذ ذلك الوقت وفق مرتكزات«عقائدية ثورية» على نحو ماعبر عنه الخميني في مقولته الشهيرة :«إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية»[٧].

واستنادًا لذلك، تتبنى طهران خطابًا وسلوكًا سياسيًّا هجوميًّا تجاه العالم الخارجي، يرتبط بـ«مبدأ تصدير الثورة» للعالم لاسيما إلى المحيط الجغرافي القريب، مما يُمثل تهديدًا مباشرًا لأمن دول المنطقة، على نحو ما ظهر جليًّا خلال سنوات الحرب العراقية-الإيرانية(١٩٨٠-١٩٨٨م).

ويشير سلوك السياسة الخارجية الإيرانية حتى اللحظة التاريخية الراهنة، إلى استمرار سيطرة الطابع الأيديولوجي على سياستها الخارجية بوصفه موجهًا رئيسًا لهذه السياسة، وهو ما سينعكس سلبًا على علاقاتها مع دول الجوار المباشر ممثلًا في دول الخليج العربية.

٧ـ تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني ، قسم الشؤون الدولية، ٢٠٠٦م، ص ٤. ود. باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٣م، ص ١٠.

ثالثاً ـ مسار العلاقات بين دول الخليج العربية وإيران:

١ـ إرهاصات العلاقات التاريخية بين ضفتي الخليج العربي:

يُظهر التاريخ السياسي لمنطقة الخليج العربي أن إرهاصات العلاقات بين العرب وإيران تعود إلى عهود قديمة، حيث كان هناك على الدوام اتصال مستمر بين الجانبين، بدءا من الفرس الأخمينين (٦٥٠-٣٣٠ ق.م)، مرورًا بالدولة الساسانية في إيران (٢٢٤-٦٥١م)، وصولًا إلى الفتح الإسلامي لبلاد فارس، ثم اتخذت العلاقات العربية- الإيرانية عمومًا منحنًى جديدًا في عهد الدولة العباسية التي بدا حكامها المتوالين فى الاستعانة بعناصر من الفرس وإشراكهم فى السلطة والإدارة والجيش الذى تآلف من عناصر عربية وفارسية مشتركة، وصولًا إلى العصر الحديث[٨].

وتطورات العلاقات بين الجانبين في عهد الأسر التي حكمت إيران بعد ذلك وصولًا إلى الدولة البوهية، ثم الدولة الصفوية (١٥٠١-١٧٩٤م) التي مثلت نقطة تحول كبرى في التاريخ الإيراني الحديث، والتي خلفتها الدوله القاجارية في القرن الثامن عشر (١٧٩٥-١٩٢٥م)[٩]، حيث تزامن ذلك مع بروز بريطانيا كإمبراطورية سعت للتواجد في منطقة الخليج العربي نظرًا لأهميتها الاستراتيجية.

وقد مرت العلاقات الخليجية-الإيرانية بمنعطفات مختلفة، عبر مراحل زمنية ممتدة، تأرجحت فيها ما بين الصراع وما يشبه الانفراج.

ويشير إنعام النظر في مسار العلاقات الخليجية-الإيرانية إلى أن «عدم الودية» يشكل السمة الغالبة للتوجهات الإيرانية تجاه دول الخليج، سوءًا على صعيد الخطاب أو السلوك السياسي.

٨ ـ كمال مظهر، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر،(بغداد: بدون دار نشر، ١٩٨٥م)، ص١٠٩.

٩ ـ جمال سند السويدى، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، (أبو ظبى:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، ١٩٩٩م)، ص ٦٠ .

وربما يسفر ذلك جزئيًّا مراوحة هذه العلاقات بين الشد والجذب على امتداد تاريخها عبر المراحل والفترات الزمنية المختلفة.

وعلى مدار مراحل تطورها المختلفة، شهدت العلاقات بين ضفتي الخليج العربي- مثلها مثل أي علاقات دولية- بفترات إيجابية وأخرى سلبية.

وعلى مدار الحقب الزمنية المتفاوتة في تاريخ العلاقات الخليجية-الإيرانية، كان الخليج العربي هدفًا لإيران التي حاولت بسط سيطرتها عليه مرات عديدة وبطرق مختلفة اتخذ بعضها الطابع العسكري.

ودفع تزايد أطماع إيران التوسعية وتكثيف تهديداتها المتوالية للمنطقة، في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، إمارات الخليج العربي إلى إبرام اتفاقيات للحماية مع الإمبراطورية البريطانية، التي تصدت للمحاولات الإيرانية المتكررة المُهددة لأمن المنطقة[١٠].

٢. العلاقات بين الخليج العربي وإيران البهلوية (مرحلة التفاهم الاستراتيجي الواقعي):

خلال حكم الأسرة البهلوية لإيران (١٩٢٦-١٩٧٩م)، كان الصراع هو العنصر الحاكم في إدارة العلاقات مع منطقة الخليج العربي، وحتى بعد أن ظهرت دعوات لإقامة تحالفات وعلاقات تعاون وصداقة وثيقة بين الجانبين[١١]، إلا أنها لم تنعكس بشكل كبير لجهة إنهاء الطابع الصراعي، إذ غلب على العلاقات الخليجية-الإيرانية في هذه المرحلة، التباين الحاد في الرؤى تجاه القضايا الحيوية، مع بقاء التعاون المشترك في حدوده الدنيا مقتصرًا على

١٠ ـ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي «١٨٥٨ ـ ١٩١٤م»، (الرياض: دائرة الملك عبد العزيز، ط١، ١٩٨٢م)، ص٤٦. وعبد الرؤوف سنو: «اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج «١٧٩٨- ١٩١٦م»، ط١ (بيروت: دار النشر العربي، ١٩٩٨م)، ص ١٧.

١١ ـ د. محمود سريع القلم، تطور الدولة في إيران: منظور الثقافة السياسية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية سابقًا)، سلسلة دراسات في الفكر الاجتماعي، العدد(٣)، مارس ٢٠١٠م. جامعة الكويت، ص ٢٣.

الجانبين: الثقافي والديني، فيما ظلت العلاقات السياسية والاقتصادية تتأرجح بين الصعود والهبوط من فترة إلى أخرى.

ويُعزى هذا التأرجح بشكل رئيس إلى استمرار الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي خلال حكم الأسرة البهلوية، خاصة في عهد آخر شاه في حكم هذه الأسرة وهو محمد رضا بهلوي، ويدلل على ذلك مجموعة من الحوادث والشواهد التاريخية، من أهمها[١٢]:

- إدعاءات إيران الشاه بشأن البحرين منذ ستينيات القرن العشرين.

-إقدام إيران الشاه في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٧١م، على احتلال ثلاث جزر إماراتية، هي: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

ومثلت قضية أمن الخليج القضية الحاكمة للتفاهم الاستراتيجي بين الطرفين خلال هذه المرحلة، إذ أنه مع بداية الانسحاب البريطانى من الخليج العربي عام ١٩٦٩م والذي اكتمل عام ١٩٧١م، سارعت إيران إلى تعزيز نفوذها وسد الفراغ الأمني المترتب على الخروج البريطاني من منطقة الخليج العربي وشرق السويس، مما دفع الولايات المتحدة إلى تعزيز تحالفها مع إيران حيث لعبت «دور شرطي الخليج» وفقًا للمبدأ الذي أرساه الرئيس الأميركي نيكسون وبالأخص الجانب الامنى منه، ومن ثم أعلن الشاه محمد رضا بهلوي أن إيران هي القوة الجديدة فى المنطقة، مما أثار القلق والتوتر في المنطقة.

ولذلك، قام شاه إيران عام ١٩٦٦م بجولة دبلوماسية في المنطقة من أجل طمأنة دول الخليج العربي إزاء هذا الإعلان الإيراني، وكان من أهم نتائج هذه الجولة صدور بيان مشترك بين: إيران والمملكة العربية السعودية أكد على الصداقة العربية- الايرانية وتعزيز التعاون بين الجانبين من أجل إرساء الأمن والاستقرار في الخليج[١٣].

١٢ ـ عادل على عبد الله، محركات السياسة الفارسية فى منطقة الخليج العربى، (الكويت: بدون دار نشر، ٢٠٠٨م)، ص٢١. وانظر أيضًا: ١٢

Ervand Abrahamian. A History of Modern Iran.(London: Cambridge University Press. first edition. 2008. pp27-21.

١٣ـ فهمى هويدى،"أزمة الخليج: العرب وإيران- وهم الصراع ووهم الوفاق"،(القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩٤م)، ص ٩٢.

٣. العلاقات بين الخليج العربي وإيران ما بعد ثورة ١٩٧٩م:

أحدثت الثورة في إيران عام ١٩٧٩م، تداعيات دلالات بالغة الأهمية بالنسبة لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي؛ فقد مثل سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي وتولي حكومة ثورية ذات طابع أيديولوجي في طهران أخطر تهديد مباشر لأمن المنطقة لا سيما مع تبني النظام السياسي الجديد مبدأ (تصدير الثورة للخارج) خاصة إلى دول الجوار المباشر.

ومن ثم، لم تخف الحكومة الإيرانية الجديدة سياستها التوسعية الأيديولوجية في المنطقة، حيث سارعت إلى تجديد مطالبتها بضم البحرين على غرار ادعاءات نظام الشاه.

وبالتالي، فمنذ عام ١٩٧٩م، مرت العلاقات بين طهران والعواصم الخليجية بفترات متفاوتة ومتقلبة بين الصدام والتعاون، وذلك على الرغم من أن دول الخليج العربية حرصت على انتهاج سياسة الحياد إزاء التطورات الداخلية في إيران، مؤكدة على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما أبدت دول الخليج حرصًا بالغًا على معالجة الملفات العالقة بين الجانبين، وفقًا للقوانين والمعاهدات الدولية.

لكن مع تواصل طموحات إيران ما بعد الثورة في نشر مبادئها لاسيما ما يتعلق بمبدأ «تصدير الثورة» إلى الجوار الجغرافي القريب ممثلًا في الخليج، بادرت دول الخليج العربية إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو عام ١٩٨١م، كإطار مؤسسي دفاعي يستهدف بالدرجة الأولى حماية أعضائه من عواصف وتقلبات التطورات الإقليمية آنذاك.

ويمكن تقسيم العلاقات بين دول الخليج العربية وإيران الثورة في فترة ما بعد عام ١٩٧٩م، في الوقت الراهن إلى المراحل الفرعية التالية:

أ) - مرحلة العداء الثوري (١٩٧٩م-١٩٨٩م):

اتسمت العلاقات خلال هذه المرحلة بدرجة عالية للغاية من التوتر حيث تمثل أصعب وأعقد مراحل تطور العلاقات الخليجية ـ الإيرانية على الإطلاق، إذ تخللتها خلافات وتصعيد من جانب الطرف الإيراني.

فقد لعبت ثورة ١٩٧٩م الدور المحوري في إحداث تغييرات نوعية في علاقة طهران مع دول الخليج العربية.

فمنذ قيام الثورة وحتى رحيل الخميني عام ١٩٨٩م، اتسمت توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الجوار الخليجي بالطابع العدائي الصريح.

ومن هنا، أدركت دول الخليج العربية حتمية انضوائها تحت تنظيم إقليمى واحد للوقوف فى وجه الهيمنة الإيرانية صفًّا واحدًا خاصةً بعد التطورات الدراماتيكية التي طرأت على الساحة الإقليمية، حين أصبح الخليج مجالًا خصبًا لتصدير مبادئ الثورة منذ عامها الأول، إضافة إلى نشوب الحرب العراقية- الإيرانية فى العام التالي ١٩٨٠م[١٤].

فلم يعطِ الخطاب الرسمي لإيران أي فرصة حقيقية لبحث سياسة وسلوك النظام الجديد في طهران تجاه دول الخليج العربية؛ لذلك احتدمت مشكلة الأمن فى الخليج العربي خلال الفترة التالية مباشرة للثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، للاعتبارات التالية:

- التصريحات العدائية التى صدرت عن إيران والتى كان يفهم منها الاتجاه إلى تصدير الثورة وإشاعة عدم الاستقرار فى المنطقة.
- استمرار إيران رغم تغير نظامها السياسي، فى السعي لتحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية المتمثلة فى جعل الخليج بحيرة فارسية رغم اختلاف المصطلحات من الخليج الفارسي على عهد نظام الشاه إلى «الوحدة الإسلامية» بعد عام ١٩٧٩م، بهدف إخفاء مطامع إيران التوسعية.

١٤ ـ محمد حسنين هيكل، مدافع آيات الله، (القاهرة: دارالشروق، ط١، ١٩٩٣م)، ص ٢٥١-٢٦٣.

وقد ازدادت الهوة عمقًا بين الجانبين خلال الحرب بين إيران والعراق في ثلث القرن الماضي، حيث اتسمت العلاقات الخليجية-الإيرانية خلال سنوات هذه الحرب الثماني خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٨ بالتوتر الشديد ثم ما لبثت أن شهدت تلك العلاقات حالة من الهدوء الحذر عقب الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠، واستمر هذا الهدوء حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي.

ب) - مرحلة التعايش البراغماتي (١٩٨٩-٢٠٠٥م):

دشنت هذه المرحلة الجديدة في علاقات طهران بعواصم دول مجلس التعاون الخليجي، مع تولي الرئيس الإيراني الراحل هاشمي رافسنجاني سدة الرئاسة بعد رحيل الخميني أواخر الثمانينات، وامتدت خلال فترتي الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥م)، حيث وصل التيار الإصلاحي للسلطة في إيران.

وخلال هذه المرحلة، شهدت العلاقات الخليجية- الإيرانية، تطورات إيجابية وانفتاحًا غير مسبوق، سواء على صعيد الخطاب السياسي أو السلوك العملي الإيراني.

فمع تولي الرئيس هاشمي رافسنجاني سدة الرئاسة وعلى امتداد فترة حكمه حتى عام ١٩٩٧م، خفت حدة التوتر الإيراني-الخليجي نسبيًّا، حيث اتسمت سياساته بالبراغماتية وفق قناعة رئيسة عبر عنها بقوله: «إن إيران بحاجة إلى وقف صنع الأعداء».

وبذلك سجل رافسنجاني تحولًا فارقًا في النهج الإيراني تجاه دول الخليج العربية خصوصًا والمنطقة على وجه العموم، حيث تحول هذا النهج مما يوصف بالعداء الثوري إلى التعايش البراغماتي، فسادت العلاقات الإيجابية - خلال هذه الفترة- بين ضفتي الخليج العربي بعد أكثر من عقد من التوتر.

وعبر هذا التطور عن نفسه في مؤشرات عدة، منها على سبيل المثال: استئناف رحلات الطيران المباشر بين الجانبين، وزيادة حجم التبادل التجاري والاستثمار البيني[١٥].

١٥- باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٣م.

لكـن هـذه الديناميكيـة الإيجابيـة لم تـدم طويـلًا، فسرعـان مـا عـاد منحنـى التوتـر مـن جديـد؛ ليصبـغ مسـار علاقـات طهـران بالعواصـم الخليجيـة، مـع انتخـاب محمـود أحمـدي نجـاد لمنصـب الرئيـس عـام ٢٠٠٥م، وسـيطرة تيـار المحافظيـن عـلى دوائـر ومؤسسـات صنـع القـرار في إيـران، واسـتمر هـذا التوتـر كسـمة ملازمـة للعلاقـات الإيرانيـة- الخليجيـة خـلال فـترتي رئاسـة أحمـدي نجـاد (٢٠٠٥-٢٠١٤م)..

واسـتمرت حالـة المـد والجـزر بـين الجانبـين منـذ ذلـك الحـين وخـلال السـنوات اللاحقـة، غـير أن الطابـع الاسـتفزازي في الخطـاب والسـلوك السـياسي الإيـراني اتخـذ منحًـى نوعيًّـا بالتزامـن مـع المفاوضـات التـي أطلقهـا الغـرب بشـأن برنامـج إيـران النـووي، والتـي أسـفرت عـن توقيـع اتفـاق تاريخـي بـين الجانبـين في هـذا الشـأن مطلـع شـهر يوليـو ٢٠١٥م.

وخـلال فـترتيه الرئاسـيتين حـاول الرئيـس حسـن روحـاني منـذ انتخابـه عـام ٢٠١٤م وحتـى انتهـاء فـترة ولايتـه الثانيـة في مايـو ٢٠٢١م، تقليـل الاحتقـان في العلاقـات مـع الجـوار الخليجـي، وذلـك قبـل عـودة التيـار المحافـظ لسـدة الرئاسـة الإيرانيـة مجـددًا بانتخـاب الرئيـس إبراهيـم رئيسـي في يونيـو ٢٠٢١م.

ولكـن بـرزت مـؤشرات عـدَّة مقلقـة بشـأن السـلوك المسـتقبلي لإيـران تجـاه دول مجلـس التعـاون الخليجـي في مرحلـة مـا بعـد توقيعهـا الاتفـاق النـووي مـع القـوى العالميـة السـت الكـبرى مطلـع شـهر يوليـو عـام ٢٠١٥م.

ويُظهـر إمعـان النظـر في مضمـون الخطـاب السـياسي لكبـار المسـؤولين السياسـيين والعسـكريين الإيرانيـين تجـاه دول الخليـج في الأشـهر الأخـيرة، تغـيرًا لافتًـا في إدراك صُنَّـاع القـرار في طهـران للـدور الـذي يمكـن أو ينبغـي أن تقـوم بـه إيـران في المنطقـة.

ولا يسـع الملاحـظ الحصيـف أن يفـسر هـذا النهـج والسـلوك التدخـلي أحيانًـا والاسـتفزازي أحيانًـا أخـرى لإيـران تجـاه بعـض دول مجلـس التعـاون الخليجـي،

دون ربطه كمتغير تابع لدخول القوى العالمية الست الكبرى في مفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي، وهو ما ولَّد شعورًا استعلائيًّا ارتكز إلى منطق امتلاك القوة لدى الجانب الإيراني.

ويكفي للدلالة على ذلك، الإشارة إلى بعض التصريحات الرسمية، والتي من أهمها تصريحات الجنرال يحيى رحيم صفوي، المستشار العسكري للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي والقائد السابق للحرس الثوري، من أن حدودنا الغربية لا تقف عند شلمجة على الحدود العراقية غرب الأهواز، بل تصل إلى جنوب لبنان. وهذه هي المرة الثالثة التي يبلغ نفوذنا سواحل البحر المتوسط. وكالة «فارس» للأنباء، ١٧ مايو ٢٠١٥م.

وإذا كان من المعتاد أن تطلق طهران مثل هذه التصريحات بين الحين والآخر، فإن اللافت في هذه المرة أنها صعَّدت من لهجتها تجاه بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي طالما حافظت على علاقات متوازنة معها لعقود طويلة، انتقلت من مجرد التجاوز اللفظي إلى ميدان الفعل التدخلي.

ومن أبرز المعطيات والأمثلة والأكثر دلالة على ارتفاع وتيرة الطابع التدخلي الإيراني تجاه بعض دول الخليج خلال السنوات الأخيرة، مايلي:

- إقدام السلطات الرسمية الإيرانية على اتخاذ إجراء أحادي الجانب، عبر السماح لشركات محلية بتوسيع أنشطة عمليات الاستكشاف في حقل «الدرة» النفطي الذي تتشارك فيه مع كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، وهو ما هدَّد بتجدد النزاع حول هذا الحقل واندلاع أزمة سياسية ودبلوماسية خاصة بين إيران والكويت، لولا تحلِّي الأخيرة بروح المسؤولية والحرص على علاقات حسن الجوار.
- شهدت الآونة الاخيرة معطيات ومؤشرات للتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لبعض دول الخليج العربية، وبما يعكس الازدواجية بين خطابها السياسي المُعلن وتصرفاتها على الأرض.

ومن ذلك على سبيل المثال، ما كشفته مملكة البحرين، عن العديد من الخلايا الإرهابية المدعومة من إيران، والتي كان أحدثها في شهر نوفمبر ٢٠٢١م، حيث كشفت المنامة عن إحباط عمليات إرهابية وضبط أسلحة ومتفجرات مصدرها إيران[١٦].

بل سبق وصرح وزير خارجية البحرين السابق الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، بأن بلاده ضبطت كميات من المتفجرات المهرَّبة عبر زوارق بحرية قادمة من إيران في يوليو ٢٠١٥م «كانت كافية لإزالة مدينة المنامة من الوجود»[١٧].

ج). مرحلة الفهم ومحاولة التقارب الاستراتيجي (قيد التشكل):

تصف هذه المرحلة ملامح العلاقات بين الجانبين منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة في إيران التي أجريت في يونيو ٢٠٢١م وحتى اللحظة التاريخية الراهنة، حيث فاز بها المرشح المحسوب على تيار المحافظين إبراهيم رئيسي.

وتتسم هذه المرحلة التي لاتزال قيد التشكل، بتراجع التوتر، مع درجة ومستوى معقول من التفاهم، وجنوح كلا الطرفين إلى تغليب منطق الحسابات الاستراتيجية في التواصل والتعاطي مع أطروحات الطرف الآخر، وهي مازلت في طور التشكل، حيث يجرى تفاعل متبادل بشأن عدد من القضايا الأساسية فى مستقبل العلاقات.

وقد تعززت بوادر التحوُّلات في الموقف الرسمي الإيراني تزامنا مع صعود «إبراهيم رئيسي»، السياسي الإيراني المحافظ، إلى رئاسة الجمهورية في إيران. وقد تبنَّى رئيسي خطة بدأها سلفه «حسن روحاني» من أجل التطبيع مع السعودية.

وما تزال العلاقات في ظل الرئيس الجديد لم تختبر بعد، وإن كانت هناك بوادر على بناء علاقات حسن جوار عبر التوصل لحلول للقضايا الخلافية والملفات الشائكة، ومن أبرز المؤشرات الدالة في هذا السياق مايلي:

١٦- وكالة أنباء البحرين الرسمية «بنا»، ٢٢/ ١١/ ٢٠٢١م.

١٧- الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الخارجية البحريني السابق في مقابلة مع صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية، العدد (٢١٤٣٩)، ٩ سبتمبر ٢٠١٥م..

- الحوار السعودي - الإيراني: فقد دشنت المملكة العربية السعودية وإيران اعتبارًا من أبريل ٢٠٢١م عدة جولات للحوار الثنائي المباشر بينهما، وهي الجولات التي ثم استمرت حتى بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية.

وتُعد هذه الجولات من أبرز الخطوات الجادة المتخذة في اتجاه تحسين علاقات حسن الجوار بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، أجرت الرياض وطهران أربع جولات من الحوار، حيث استضافت العراق أولاها، إذ أعلن الرئيس العراقي برهم صالح في مايو ٢٠٢١م أن بغداد استضافت أكثر من جولة حوار بين السعودية وإيران، وكانت تلك أول مرة يتم الكشف فيها رسميًّا عن إجراء مباحثات رسمية مباشرة بين البلدين منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ٢٠١٦م؛ إثر الهجوم الذي تعرضت له مقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية السعودية المعتمدة لدى طهران.

ورغم أن جولات الحوار السعودية-الإيرانية لم تسفر- حتى الآن- عن نتائج عملية ملموسة؛ كونها ما زالت استكشافية وليست جوهرية؛ بسبب ما لدى الرياض من تحفظات جديدة بشأن البرنامج النووي الإيراني، بحسب ما صرح وزير الخارجية السعودية سمو الأمير فيصل بن فرحان في أكثر من مناسبة.

وأوضح وزير الخارجية السعودي أن هذه المحادثات ستستمر بهدف تطبيع العلاقات المقطوعة بين البلدين منذ ٦ سنوات، متوقعًا إجراء جولة جديدة قريبًا.

وتابع الوزير السعودي أن أحد أسباب عدم إحراز تقدم في جولات الحوار مع طهران يُعزى إلى أنه لدى الرياض تحفظات جدية إزاء المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني[١٨].

18 .https://www.france24.com/en/tv-shows/the-interview/-20211113saudi-foreign-minister-we-will-continue-talks-with-iran
Saudi Arabia 'serious' about talks with Iran
https://www.ft.com/content/8665b1d-2b0ca4-dd8-0a837-18e3ad5b110

وعلى الرغم من ذلك، يمكن رصد مؤشرات عدة تظهر بأنها تحقق تقدمًا -ولو بطيئًا- في اتجاه استعادة العلاقات بين البلدين لطبيعتها وأن «المياه ستعود لمجاريها» بين الرياض وطهران تدريجيًّا، ومن ذلك على سبيل المثال:

- تزامن مع بدء هذه الجولات الحوارية بين الرياض وطهران تغيرًا إيجابيًّا لافتًا في التصريحات الرسمية الإيرانية، ومن ذلك ما صرح به وزير الخارجية الإيراني السابق محمد جواد ظريف من استعداد طهران لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية واستئناف تبادل السفراء بين البلدين.

كذلك، أكد وزير الخارجية الإيراني الجديد حسين أمير عبد اللهيان أهمية مكانة دول الجوار في السياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة الإيرانية الجديدة بهذا الخصوص، بحسب بيان صادر عن وزارة الخارجية الإيرانية في ١٩/ ١٠/ ٢٠٢١م.

وفي السياق الإيجابي ذاته، أكد السفير الإيراني لدى دولة الكويت محمد إيراني أعطى رئيس الحكومة الإيرانية أوامره للجهات المعنية وخصوصًا للخارجية الإيرانية، أن يتم التركيز على أهمية العلاقات الثنائية وخصوصًا مع الدول الخليجية، ونحن متفائلون حيال مستقبل هذه العلاقات مشيرًا إلى أن المملكة العربية السعودية دولة مهمة ولها دور كبير في المنطقة[١٩].

- التصريحات السعودية الرسمية الموازية، والتي جاءت على أعلى مستوى، حيث أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في كلمته عبر الاتصال المرئي أمام الدورة السنوية الـ٧٦ الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن «إيران دولة

١٩- حوار للسفير الإيراني مع جريدة «الرأي» الكويتية، ١٦/ ١٠/ ٢٠٢١م:١٩
https://www.alraimedia.com/article/1558750/%D%85%9D%8AD%D%84%9D8%9A%D%8A%7D%8AA/%D%84%9D%82%9D%8A%7D%8A%1D%8A%7D%8AA-%D%88%9D%8AA%D%8AD%D%82%9D98%A%D%82%9D%8A%7D%8AA/%D%8A%5D8%9A%D%8B%1D%8A%7D%86%9D8%9A-%D-84-%9%D%8A%7D%84%9D%8B%1D%8A%7D8%9A-%D%8AA%D%8B%9D%84%9D8%9A%D%85%9D%8A%7D%8AA-%D%85%9D%-86%9D%8AD%D%83%9D%88%9D%85%9D%8AA%D%86%9D%8A%-7D8%A%7D%84%9D%8AC%D%8AF%D8%9A%D%8AF%D%8A%-9D%84%9D%8AA%D%8B%9D%8B2%D8%9A%D%8B%-2D%8A%7D%84%9D%8B%9D%84%9D%8A%7D%82%9D%8A%7D%8AA-%D9-%85%D%8B%-9D%8AF%D%88%9D%-84%9D%8A%7D%84%9D%8AE%D%84%9D8%9A%D%8AC-%D%88%9D%8AE%D%8B%5D%88%9D%8B%5D%8A%-7D%8A%7D%84%9D%83%9D%88%9D8%9A%D%8AA

جارة، ونأمل أن تؤدي محادثاتنا الأولية معها إلى نتائج ملموسة لبناء الثقة، والتمهيد لتحقيق تطلعات شعوبنا في إقامة علاقات تعاون مبنية على الالتزام بمبادئ وقرارات الشرعية الدولية، واحترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية»[٢٠].

- الزيارة النادرة التي قام بها مستشار الأمن الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان إلى إيران في ٦ ديسمبر ٢٠٢١م، والتي التقى خلالها مع كبار المسئولين الإيرانيين وفي مقدمتهم: الرئيس إبراهيم رئيسي، وأمين عام مجلس الأمن القومي علي شمخاني.

وقد شهدت هذه الزيارة تصريحات إيجابية من طهران بشأن رغبتها في تعزيز التعاون مع كافة دول الخليج، وطرحها مبادرة لإنشاء آلية إقليمية للتعاون الجماعي بين دول المنطقة[٢١].

- زيارات مسئولين دبلوماسيين إيرانيين كبار إلى عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل طمأنتها بخصوص الموقف الإيراني قبل محادثات «فيينا ٧» التي انطلقت في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢١م واستمرت حتى منتصف ديسمبر من العام ذاته.

ويندرج في هذا السياق الزيارتان المتتابعتان اللتان قام بهما نائب وزير الخارجية وكبير المفاوضين النوويين الإيرانيين علي باقري كني إلى كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت في ٢٤ و٢٥ نوفمبر ٢٠٢١م[٢٢].

وكتب باقري في تغريدة على «تويتر» أنه تم الاتفاق على فتح صفحة جديدة من العلاقات الإيرانية ـ الإماراتية[٢٣].

٢٠ـ وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، ٢٣/ ٩/ ٢٠٢١م
https://www.spa.gov.sa/2289077

٢١ـ وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ووكالة «رويترز» للأنباء، ووكالة «فارس» للأنباء، ٦/ ١٢/ ٢٠٢١م
https://ar.farsnews.ir/iran/news/14000915000638

٢٢ـ وكالة أنباء الإمارات الرسمية «وام»، ٢٤/ ١١/ ٢٠٢١م، ووكالة الأنباء الكويتية «كونا»، ٢٥/ ١١/ ٢٠٢١م:
https://www.wam.ae/ar/details/1395302996248
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3011914

23 . https://twitter.com/bagheri_kani?lang=ar

وفي السياق ذاته، قال رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري، إن طهران عقدت اجتماعات مع مسؤولين من الإمارات والسعودية حول القضايا الإقليمية، وأنه «تم حل سوء التفاهم إلى حد ما»[٢٤].

- عقد جلسة حوار غير رسمية بين خبراء وأكاديميين ودبلوماسيين من المملكة العربية السعودية وإيران استضافها المعهد العربي لدراسات الأمن في العاصمة الأردنية عمان، وتناولت قضايا أمنية بينها الملف النووي الإيراني، والحد من تهديدات الصواريخ[٢٥].

ومن الواضح أن السياسة الإيرانية ترى أن تحسين علاقاتها المتوترة مع دول الخليج لن يساهم في تعزيز روابطها مع هذه الدول فحسب، بل ستكون «فاتحة خير» لاستعادة دفء علاقاتها مع العالم العربي لاسيما مع دول محورية مثل: مصر.

وقد عبر عن ذلك مدير عام دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية الإيرانية، مير مسعود حسينيان، قائلًا: «إن علاقتنا مع مصر ستتحسن قطعًا في حال نجحت مباحثاتنا مع السعودية .. نحن نبذل المساعي؛ لتحسن العلاقة مع القاهرة»[٢٦].

وفي الإطار العام لهذا التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، تحدثت تقارير إعلامية عن وجود مساعي دولية وإقليمية لعقد قمة خليجية- إيرانية تجمع الدول المطلة على ضفتي الخليج العربي.

٢٤- وكالة «تسنيم» الإيرانية للأنباء، ١٣/ ١٢/ ٢٠٢١م
https://www.tasnimnews.com/ar/news/2625297/13/12/2021/%D%8A%7D%84%9D%84%9D%88%9D%8A%7D%8A%-1D%8A%8D%8A%7D%82%9D%8B%1DB8%C-%D%8B%9D%82%9D%8AF%D%86%9D%8A-7%D%8A%7D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8A%7D%8B%9D%8A%7D%8AA-%D%85%9D%8B%-9D%85%9D%8B%3D%8A%4D%88%9D%84%9DB8%C%D%-86%9D%85%9D%-86%9D%8A%7D%84%9D%8A%5D%85%9D%8A7%D%8B%1D%8A%7D%8AA-%D%88%9D%8A%7D%84%9D%8B%3D%8B%9D%88%9D%8AF%DB8%C%D%8A9

٢٥- وكالة الأنباء الأردنية الرسمية «بترا»، ١٣/ ١٢/ ٢٠٢١م
https://www.petra.gov.jo/Include/Main.jsp?lang=ar

٢٦- موقع «روسيا اليوم» الإخباري، ١٦/ ١٠/ ٢٠٢١م:
https://arabic.rt.com/world/%-1283988D%8A%7D%84%9D%8AE%D%8A%7D%8B%1D%8AC%D%98A%D%8A%-9D%8A%7D%84%9D%8A%5D8%9A%D%8B%1D%8A%7D%86%9D8%9A%D%8A-9%D%86%9D%8B%1D%8BA%D%8A%-8D%8A%8D%8B%9D%84%9D%8A%7D%82%9D%8A%7D%8AA-%D%88%9D%8AF%D8%9A%D%8A%-9D%85%9D%8B%-9D%85%9D%8B%5D%8B%-1D%88%9D%8A%7D%84%9D%85%9D%8BA%D%8B%1D%8A8/

ووفقاً لهذه التقارير الإعلامية[٢٧]، فإن مقترح عقد تلك القمة تم تداوله خلال زيارة نائب وزير الخارجية الايراني للشؤون السياسية وكبير المفاوضين النوويين، علي باقري كني، لروسيا، قبيل استئناف الجولة السابعة من مفاوضات فيينا النووية، حيث حظي هذا المقترح الإيراني بتأييد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كونه يتوافق مع المبادرة التي سبق أن طرحها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال جلسة مجلس الأمن الدولي، في أكتوبر ٢٠٢٠م والتي نصت على «تأسيس نظام فعال للأمن الجماعي في الخليج العربي»، تشارك فيه الدول دائمة العضوية بالمجلس وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

كما نال هذا المقترح تأييد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي زار السعودية مطلع شهر ديسمبر ٢٠٢١م.

وبحسب المقترح الإيراني، فإن نجاح الحوار بين الرياض وطهران، يمكن أن يساهم في التمهيد لزيارة الرئيس الإيراني إلى أبوظبي أو مسقط أو أي مكان آخر يتم الاتفاق عليه، حيث تتم دعوة باقي زعماء مجلس التعاون الخليجي لقمة تجمع ضفتَي الخليج العربي، وتتوج بمصالحة تاريخية.

٢٧- جريدة «الجريدة» الكويتية، ١٣/ ١٢/ ٢٠٢١م:
https://www.aljarida.com/articles/1639330840845574200/

رابعًا- قضايا العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران:

شكل عدد من القضايا الجوهرية أجندة تفاعلات وعلاقات دول الخليج العربية مع إيران، منذ أوائل القرن العشرين وحتى الوقت الراهن.

ويهمنا في هذا المقام التركيز على القضايا التي تشكل خلافًا مستمرًّا- حتى لا نقول صراعًا- بين الجانبين؛ نظرًا لحساسية بعضها للامن الوطني الخليجي من جهة، وتباين الرؤى الخليجية والإيرانية تجاه البعض الآخر من هذه القضايا من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، يمكن أن نميز بين مجموعتين من القضايا الخلافية في العلاقات الخليجية-الإيرانية، وهما:

القضايا الخلافية التقليدية، والقضايا الخلافية المستجدة أو المعاصرة، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

١)- القضايا التقليدية في العلاقات الخليجية- الإيرانية:

أ) - احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة:

ظلت قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاثة: (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) عام ١٩٧١م، على رأس قضايا الخلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران منذ عهد الشاه وحتى بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، خلال الوقت الراهن.

ومن المرجح أن تبقى هذه القضية المحورية محلًا للخلاف بين الجانبين في المستقبل، إلى أن تُعيد إيران هذه الجزر الثلاثة المحتلة إلى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويدعم هذا الاستنتاج مراجعة مضامين البيانات الختامية لقمم قادة دول مجلس التعاون الخليجي- والتي كان أحدثها (إعلان الرياض) الصادر عن القمة الخليجية في دورتها الثانية والأربعين التي استضافتها المملكة العربية السعودية يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٢١م- والتي تشدد جميعها على مواقف المجلس الثابتة وقرارته بشأن إدانة استمرار احتلال إيران للجزر الثلاثة التابعة للإمارات العربية المتحدة، والتأكيد على ما يلي:

- دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاثة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاثة باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة.
- اعتبار أن أية قرارات أو ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاثة باطلة ولاغية ولا تغير شيئًا من الحقائق التاريخية والقانونية التي تُجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاثة.
- دعوة إيران للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية[٢٨].

ب)- تصدير الثورة:

استجدت هذه القضية الخلافية في علاقات إيران ودول الخليج العربية بعد عام ١٩٧٩م، حيث رفعت الثورة الإيرانية شعارات أيديولوجية، من أهمها مبدأ «تصدير الثورة».

فعلى سبيل المثال، تنص المادة (١٥٤) من الدستور الإيراني على أنه: «تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله مثلها الأعلى،

٢٨ ـ البيان الختامي للقمة الخليجية في الرياض، وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، ١٤/ ١٢/ ٢٠٢١م، و الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:
https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/pages/Home.aspxhttps://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2312807

وتعتبر الاستقلال والحرية وسيادة القانون والحق حقًّا لجميع شعوب العالم. وعليه، فإنها تدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في جميع بقاع العالم»[٢٩].

وقد حاولت طهران ترجمة هذا المبدأ من الناحية العملية، من خلال تبني خطاب سياسي عدائي صريح ضد دول الخليج العربية من جهة، وانتهاج سياسة خارجية غير ودية تجاه هذه الدول من جهة أخرى، مما ساهم في رفع مستوى التوتر في العلاقات بين الجانبين منذ بداية الثورة في مارس عام ١٩٧٩م وعلى امتداد عقد كامل تقريبًا، حتى وصول هاشمي رافسنجاني لرئاسة الدولة خلفًا للخميني عام ١٩٨٩م، وتبنيه سياسة خارجية براغماتية مع الجوار الجغرافي في الخليج العربية، مدشنًا مرحلة جديدة في العلاقات بين ضفتي الخليج العربي قوامها التعايش البراغماتي.

ج)- تسمية الخليج وترتيبات الأمن في منطقة الخليج العربي:

يركز الخطاب الرسمى الإيراني على تسمية الخليج بـ»الفارسي» بدلًا من العربي، وذلك انطلاقًا من رؤية طهران إلى الخليج العربي باعتباره بحيرة فارسية، استنادًا إلى بعض الادعاءات التاريخية، مما يؤدي إلى البطء فى عملية بناء علاقات إيجابية مع دول الخليج العربى[٣٠].

ويرتبط بالخلاف الجوهري في تسمية الخليج، خلافًا آخر يتمثل في التباين بين الرؤيتين: الخليجية والإيرانية لما يجب أن تكون عليه ترتيبات الأمن في المنطقة.

حيث تقوم الرؤية الإيرانية لأمن الخليج على ضرورة تشكيل مظلة أمنية للمنطقة تحقق فيها إيران النفوذ السياسى والدينى.

وتستند الرؤية الإيرانية لترتيبات الأمن فى منطقة الخليج على رفض مشاركة أي قوى إقليمية- خاصة إذا كانت عربية- أو دولية كبرى من خارج المنطقة فيها.

29 . https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar

٣٠. نواف منير المطيرى، أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج ١٩٨٩-٢٠١٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠١١م، ص ٥٧.

ومن ثم، كان الرفض الإيراني لجميع الصيغ والمبادرات التي طرحت بشأن ترتيبات أمن الخليج العربي عقب حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م، وفي مقدمة هذه المبادرات «إعلان دمشق» أو صيغة «٦+٢» الذي قدمته كل من: مصر وسوريا، بهدف تشكيل تجمع أمني يضمهما مع دول مجلس التعاون الخليجي الستة.

وفي المقابل، ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن أمن الخليج لابد أن يتحقق انطلاقًا من التعامل المتكافئ بين جميع الدول المشاطئة له من حيث الحقوق والواجبات واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها، دون وصاية أو سيطرة من دولة أو مجموعة من الدول.

وترتكز الرؤية الخليجية لترتيبات الأمن في الخليج، إلى قناعة وحقيقة رئيسة مفادها: أن الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي وتأمين وضمان سلامة الملاحة البحرية فيه، تقتضي مشاركة القوى الدولية والإقليمية في الترتيبات الأمنية الجماعية، بما يكفل فاعليتها واستمراريتها من جهة، ويمنع احتكار حماية أمن الخليج من قبل قوة واحدة أيًّا ما كانت دولية أو إقليمية[٣١].

٢)- القضايا المعاصرة في العلاقات الخليجية-الإيرانية:

أ) . اليمن:

تُظهر مؤشرات عدة تورط إيران في دعم ميليشيات الحوثيين في اليمن، ومحاولة طهران ترويج المواجهة بين الحكومة اليمنية الشرعية المعترف بها دولياً وميليشيات الحوثيين على أنها حرب مذهبية، وتوفير جميع أوجه الدعم المادي والمعنوي والعسكري واللوجيستي لهذه الميليشيات.

٣١- محمد بدري عيد، أثر أحداث ١١ سبتمبر على الترتيبات الأمنية الوطنية والجماعية في منطقة الخليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٧، رسالة ماجستير غيرمنشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ص ١١١-١٣٤.

فقد عثر الجيش اليمني على مخازن للسلاح في حوزة الحوثيين في محافظة صعدة، بعضها إيرانية الصنع وشملت قذائف وصواريخ قصيرة المدى.

وحذر المسئولون اليمنيون مرارًا من هذا التدخل، على نحو ما صرح به وزير الخارجية اليمني الأسبق عام ٢٠١٠م أبو بكر القربي مؤكدًا وجود دلائل ملموسة على التدخل الإيراني في اليمن، كاشفًا عن أن «من يدعم الحوثيين بالمال مراجع شيعية داخل إيران وخارجها[٣٢].

وعلى الصعيد المعنوي، عبر المسئولون الإيرانيون في تصريحاتهم عن دعمهم لمطالب الحوثيين ودعوا حكومة صنعاء للاستجابة الكاملة لها.

وازدادت الدلائل القوية على التدخل الإيراني في اليمن، من خلال الكشف عن تزويد إيران ميليشيات الحوثي بالطائرات بدون طيار «درونز» والصواريخ التي تطلقها باتجاه أراضي المملكة العربية السعودية مهددة حياة السكان المدنيين، والبنية التحتية، كما فعلت في أحد مقار شركة «أرامكو» قبل سنوات قلائل.

وفي أحدث مؤشر على الدعم الإيراني للحوثيين، أعلنت وزارة العدل الأمريكية عن مصادرة شحنتي أسلحة إيرانية كانت في طريقها إلى ميليشيات الحوثي في اليمن.

وأوضحت الوزارة في بيان رسمي لها يوم ٧ ديسمبر ٢٠٢١م، أن الأسلحة الإيرانية المصادرة تشمل ١٧١ صاروخ أرض- جو و٨ صواريخ مضادة للمدرعات.

وأشارت إلى أن البحرية الأمريكية تمكنت من ضبط هاتين الشحنتين أثناء قيامها بعمليات أمنية بحرية روتينية في بحر العرب، وتبين أن هذه الأسلحة مرسلة من الحرس الثوري الإيراني إلى ميليشيات الحوثي[٣٣].

٣٢- حوار لوزير الخارجية اليمني الأسبق مع صحيفة «الحياة» اللندنية، ٢٥/ ١/ ٢٠١٠م

33 . United States Prevails in Actions to Seize and Forfeit Iranian Terror Group's Missiles and Petroleum: https://www.justice.gov/opa/pr/united-states-prevails-actions-seize-and-forfeit-iranian-terror-group-s-missiles-and

وتبدو خطورة التدخل الإيراني في اليمن إلى أنه يمثل خطوة ضمن استراتيجية توسعية؛ لبسط السيطرة والنفوذ في المنطقة.

وليس أدل على ذلك من التحذير الذي أطلقه وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني مؤخرًا، حيث صرح بأن النظام الإيراني يخطط لتحويل اليمن إلى قاعدة للإضرار بأمن دول الجوار.

وأوضح الوزير اليمني في تغريدة على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي الشهير (تويتر) في ١٠ ديسمبر ٢٠٢١م، أن خبراء الحرس الثوري الإيراني يديرون العمليات العسكرية في اليمن.

وأوضح أن شحنة الأسلحة الإيرانية التي أعلنت وزارة العدل الأمريكية مصادرتها «ما هي إلا نموذج للعدوان السافر، وأن العالم بات يدرك أن الحوثي غطاء للعدوان الإيراني على اليمن، وأداة قذرة لتنفيذ مخططها التوسعي بجذوره الطائفية وأحقاده التاريخية، دون اعتبار للمصالح اليمنية وشلال الدم والأوضاع الإنسانية المأساوية لليمنيين»[٣٤].

ولا شك أن لليمن ارتباط وثيق بأمن الخليج وأمن الطاقة العالمية بحكم إشرافه على خليج عدن ومضيق باب المندب، كما أن له امتدادًا حدوديًّا طويلًا مع كل من: السعودية وسلطنة عُمان العضوان في مجلس التعاون الخليجي، وبذلك تعد اليمن كحديقة الخلفية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وقد عبر قادة المجلس مرارًا عن العلاقة الارتباطية بين اليمن وأمن الخليج، مؤكدين أن أمن اليمن وأمن الخليج مترابطان ، واقتراب دول الخليج من اليمن واقتراب اليمن منها حركة طبيعية.

وظل اليمن أكثر دول الجوار قربًا على الصعيد النفسي والاجتماعي والتاريخي والجغرافي إلى دول مجلس التعاون التي تستمد هويتها وعروبتها من أرض اليمن، كما أن اليمن كان أقل دول الجوار تهديدًا على الصعيد الأمني

34 .https://twitter.com/ERYANIM?ref_src=twsrc5%Egoogle7%Ctwcamp5%Eserp7%Ctwgr5%Eauthor

والسياسي والأيديولوجي لدول المجلس، وذلك بسبب تواضع موارده وفقره وضعفه النسبي، إلا أنه وفي الوقت نفسه وبسبب عدم استقراره السياسي المزمن وتفككه وافتقاره للاندماج السياسي والاجتماعي ظل يشكل تهديدًا لأمن دول الخليج؛ وهذه الحالة أغرت القوى الخارجية ـ خاصة إيران ـ بالتغلغل في الشأن اليمني والتأثير على سياساته وقراراته وإلحاقه بنفوذها الإقليمي[٣٥].

ومنذ منتصف تسعينات القرن الماضي، وبالتزامن مع الحرب الأهلية اليمنية في صيف عام ١٩٩٤م وبروز تحدى التنمية والاستقرار الداخلي بالإضافة إلى المشكلات الحدودية والخلافات الأيديولوجية بين النظام الحاكم وقوى المعارضة، حرصت دول مجلس التعاون على اتباع سياسة اتخاذ المبادرة والتأثير السياسي والدبلوماسي، وتقديم المساعدات التنموية لصنعاء للحفاظ على الاستقرار الداخلي في اليمن والحيلولة دون تحوله إلى مصدر تهديد للأمن الوطني لدول المجلس لاسيما المملكة العربية السعودية بحكم التجاور الجغرافي بين البلدين.

وفي أعقاب سيطرة الحوثيين على صنعاء وما ترتب عليها من تداعيات على الداخل اليمني، تأكد أن عدم استقرار اليمن سياسيًّا وأمنيًّا، أصبح يشكل في حد ذاته تهديدًا لأمن واستقرار دول الجوار، ومنطقة الخليج العربي عمومًا.

ب). القدرات الصاروخية الباليستية الإيرانية:

تشكل القدرات الصاروخية الإيرانية، من حيث أنواعها ونطاقات انتشارها، أهم مصادر التهديد الاستراتيجي لدول الخليج العربية، بالإضافة إلى تطورات البرنامج النووي الإيراني لكونها تشكل مرتكزًا أساسيًّا في هذا البرنامج، وتؤشر إلى كونه قد يتجاوز الطابع السلمي المعلن إلى تطوير قدرات عسكرية نووية تزيد من الخلل الحادث في معادلة توازن القوى في المنطقة.

٣٥ـ د.عبد الخالق عبد الله: «اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (٢٦)، العدد (١) (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ١٩٩٨م، ربيع ١٩٩٨م)، ص ص٣٢-٤٦.

وقد تعاظمت القدرات الصاروخية لإيران خاصة من نوعية الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى خلال العقود الأخيرة؛ فمنذ استئناف إيران أنشطتها النووية عام ٢٠٠٦م عقب فوز محمود أحمدي نجاد بالانتخابات الرئاسية، أطلقت إيران تجارب ناجحة للصواريخ الباليستية بعيدة المدى التي يمكنها أن تصل لأهداف في العديد من دول المنطقة، بالإضافة إلى جنوبي أوروبا، كما أن بعضها قادر على حمل رؤوس نووية.

وذلك رغم تأكيد إيران رسميًّا أن برامجها الصاروخية بعيدة المدى لها دوافعها الدفاعية والأمنية التي تمثلت في مواجهة القدرات العراقية المحتملة، وهو المبرر الذي لم يعد له وجود بسقوط نظام البعث في العراق عام ٢٠٠٣م، وامتلاك رادع قوى لأية تهديدات عسكرية مستقبلية من أطراف دولية أو إقليمية معادية[٣٦].

إلا أن إمعان النظر في توقيت إجراء التجارب الصاروخية وما يتزامن معها من تصريحات لكبار المسئولين العسكريين في طهران تؤكد أن أهداف هذه البرامج تكاد تنحصر في هدفين استراتيجيين رئيسين، هما:

- بعث رسالة إلى دول العالم بأن إيران على استعداد لضرب إسرائيل أو الولايات المتحدة أوكلاهما معًا إذا ما تعرضت لضربة عسكرية.
- تعزيز مكانة إيران كقوة إقليمية كبرى في منطقة الخليج العربي، حيث أن امتلاك طهران ترسانة صاروخية وبرنامج نووي يمنحها هيبة وثقلًا إقليميًّا كبيرًا.

وهو المعنى الذي أكدت عليه تصريحات كبار المسئولين العسكريين والسياسيين الإيرانيين، من أن إيران الآن هي القوة الأولى في المنطقة من حيث العديد من المؤشرات لا سيما السياسية والعسكرية.

وبالرغم من عدم توافر معلومات مؤكدة وشاملة حول حجم ونوعية ترسانة إيران الصاروخية، فإن الكثير من المصادر الغربية ترجحها بالعشرات،

36 . W.Seth Carus: "Iranian Nuclear. Biological And Chemical Weapons: Implications and Responses". Middle East Review of international Affairs Journal. Volume 2. No.-1 March 1998. p5.

مما يؤكد أن هذه الترسانة التسليحية تجاوز بكثير الأهداف الدفاعية المعلنة التي تقول بها إيران، ويتضح ذلك من استعراض مكونات وعناصر هذه الترسانة الصاروخية[٣٧].

وتضم القدرات الصاروخية لإيران مجموعة متنوعة من الصواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، والتي يتم تصنيع وتطوير بعضها محليًّا كما هو الحال بالنسبة لصواريخ سكود.

وبحسب خبراء ومحللين عسكريين غربيين فإن الصواريخ الإيرانية من طرازي «سجيل» و«شهاب ٣» تحديدًا قد صُنِعت لتحمل مستقبلًا رؤوسًا نووية، مشيرين إلى أنَّ الصاروخ «سجيل» على وجه الخصوص، والذي لم يُوضَع في الخدمة بعد، هو مصدر رعب لإسرائيل وعامل ردع لها عن مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية ، وأكدوا أنَّ صواريخ بهذا المدى لا تبنى عادة إلَّا بوجود قرار مسبق بتحميلها رؤوسًا نووية.

وتشير تقارير عسكرية غربية عديدة إلى نجاح إيران في تحقيق اكتفاء ذاتي في إنتاج الصواريخ مستفيدة من المساعدات التي قدمتها لها كل من الصين وكوريا الشمالية وروسيا، سواء فيما يتعلق بإمدادها بالمعدات الصاروخية أو التكنولوجيا أو الخبرة البشرية، وتمتلك مصانع لإنتاج صواريخ (فاتح -١١٠)، و(كروز) البحرية، والمدافع المضادة للطائرات[٣٨].

واذا ما أخذنا بعين الاعتبار سعي إيران الحثيث لتطوير الصواريخ بعيدة المدى، بالتزامن مع تطويرها للسلاح النووي، فقد وصلت إلى مراحل متقدمة إلى الحد الذي يضعها على أعتاب القدرة النووية أو قريبة منها على أقل تقدير؛ فإن ذلك يعنى حدوث تغيير جوهري في التوازن الاستراتيجي ليس فقط في منطقة الخليج العربي (على حساب دول مجلس التعاون الخليجي، وفي ضوء

٣٧. انتوني هـ. كوردسمان: «القدرات العسكرية الإيرانية»، سلسلة دراسات عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١، ١٩٩٦م) ، ص ١١٨.

٣٨. بدون مؤلف: «أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: ديناميكيات الانتشار والعواقب الاستراتيجية»، تقريرمؤسسة راند، كلية أركان الحرب ، القوات البحرية الأمريكية، ٢٠٠٧م، ص ص ٥٢-٥٤..

استبعاد العراق مؤقتًا من معادلة توازن القوى في المنطقة)، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه، فإن مسارها لن يكون الشمال حيث روسيا الاتحادية، أو الشرق حيث القوى النووية الآسيوية الكبرى: (الصين، الهند، باكستان)، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي[٣٩].

وتطالب دول مجلس التعاون الخليجي، في كافة بياناتها واجتماعاتها الرسمية المعنية، بضرورة إخضاع البرنامج الصاروخي الإيراني للرقابة الدولية.

ولعل أحدث إشارة خليجية لذلك جاءت في البيانات الثنائية المشتركة التي صدرت من العواصم الخليجية التي شملتها جولة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السعودي في الفترة من ٥ إلى ٩ ديسمبر ٢٠٢١م.

فقد شددت هذه البيانات على ضرورة التعامل بشكل جدي وفعَّال مع الملف النووي والصاروخي لإيران بكل مكوناته وتداعياته بما يُسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، والتأكيد على مبادئ حسن الجوار واحترام القرارات الأممية والشرعية الدولية، وتجنيب المنطقة جميع الأنشطة المزعزعة للاستقرار.

وهذه المضامين ذاتها، أكد عليها البيان الختامي (إعلان الرياض) الصادر عن قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثانية والأربعين التي استضافتها المملكة العربية السعودية يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٢١م[٤٠].

ج). البرنامج النووي الإيراني:

يعتبر البرنامج النووي الإيراني أهم القضايا الحيوية محل الخلاف بين طهران ودول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين

٣٩ـ أشرف محمد كشك: «رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني»، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٦٢، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سبتمبر ٢٠٠٥م)، ص ٧٧.

٤٠ـ وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، ١٤/ ١٢/ ٢٠٢١م، مرجع سبق ذكره.

وحتى الوقت الراهن؛ نظرًا للتداعيات الاستراتيجية والأمنية والعسكرية والبيئية المباشرة لهذا البرنامج على أمن منطقة الخليج العربي.

ففي الوقت الذي تطالب دول الخليج العربية بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، تصر إيران على مساعيها لتطوير برنامجها النووي، بدعوى أنه مخصص للأغراض السلمية، وأنها لا تسعى لتحويله إلى برنامج عسكري، مدعية أن هناك فتوى للمرشد الأعلى علي خامنئي تُحرم امتلاك السلاح النووي أو صنع القنبلة النووية.

وتبقى خطورة هذا البرنامج قائمة، على الرغم من توقيع إيران اتفاقًا مع دول هذا البرنامج مع مجموعة (٥+١) التي تضم: الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي إضافة إلى ألمانيا، في مطلع شهر يوليو عام ٢٠١٥م، وذلك بهدف منع إيران من حيازة السلاح النووي على نحو يهدد أمن واستقرار المنطقة، ويُخل بالتوازن الاستراتيجي القائم بها، ويهدد أمن واستقرار دول الخليج العربي على وجه الخصوص.

وتنطلق الرؤية الخليجية لخطورة البرنامج النووي الإيراني من حقيقة أن الأهمية الاستراتجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي، وغلبة الصراع والتنافس الدولي والإقليمي عليها، وتعدد الرؤى المتناقضة بشأنها؛ تزيد مخاطر الانتشار النووي فيها مقارنة بالمناطق أو الأقاليم الجغرافية المماثلة.

ومن ثم، ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن الانتشار النووي في المنطقة بات مصدر تهديد وتحدي للأمن الإقليمي والأمن الوطني لدول المنطقة؛ لأن من شأن هذا الانتشار استهداف كياناتها السياسية، ومواردها الطبيعية، ناهيك عن أن اللجوء إلى استخدام التقنية النووية في الصراعات والحروب والأزمات قد يُعرض المنطقة إلى انهيار خطير في منظومة الأمن والتوازنات الإقليمية وحتى الدولية، قد تمتد آثارها لعقود قادمة، بل إن مجرد امتلاك هذه التقنية ستكون له تداعياته بالغة الخطورة، حتى وإن استُخدم للردع

فحسب، لجهة تأثيره على مفهوم السيادة واستقلالية القرار السياسي الخارجي والداخلي خاصة بالنسبة للدول الصغرى في المنطقة.

في المقابل، عملت إيران على تسريع وتيرة برنامجها النووي، كرد فعل مباشر للتداعيات التي أحدثتها أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م على البيئة الأمنية الإقليمية في الخليج ، لتشكل تغيرًا نوعيًّا فيما يتعلق بطبيعة التحديات الأمنية الجديدة في الخليج.

فقد كان من أهم تأثيرات ١١ سبتمبر بروز توجه دولي قوي للحيلولة دون امتلاك قوى إقليمية للتكنولوجيا النووية لاسيما إذا كانت هذه القوى تصنف ضمن الدول المعادية للمالح الغربية والأمريكية في المناطق الحيوية حول العالم وبخاصة منطقة الخليج، حيث لم يكن بوسع الولايات المتحدة الأمريكية أن تترك الفرصة لإيران لامتلاك تكنولوجيا نووية متقدمة، ومن ثم زاد التوتر بين واشنطن وطهران على خلفية سعي الأخيرة لتطوير برنامجها النووي.

وقد ساهم إدراك إيران للتطورات الإقليمية في منطقة الخليج وبخاصة بعد إحداث ١١ سبتمبر والحرب على العراق عام ٢٠٠٣م، وبغض النظر عن المبررات الداخلية والإقليمية التي تسوقها في هذا الخصوص، في دفعها للسعي لامتلاك سلاح نووي.

فقد أضحت القوات العسكرية الغربية ، وبالأخص الأمريكية، تحيط بإيران في افغانستان والعراق والخليج، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية للاحتفاظ بوجود عسكري واسع علة امتداد الحدود الإيرانية لضمان استقرار الأوضاع في تلك المناطق، مما يمثل تهديدًا مباشرًا للأمن الإيراني.

وفي ضوء استقراء المعطيات الدولية والإقليمية التي استجدت بعد أحداث ١١ سبتمبر حرصت إيران على تسريع تطوير برنامجها النووي في ضوء محددين رئيسين، هما:

١. تغير توجهات الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر، وماترتب عليها من إطلاق الحرب على الإرهاب، كذريعة لإسقاط نظام طالبان في أفغانستان، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، مما شكل هاجسًا أمنيًّا متزايدًا دفع إيران؛ لتكون أكثر تشددًا وصرامة من أجل الحصول على الأسلحة النووية.

٢. أفرزت الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م واقعًا استراتيجيًّا جديدًا في الوضع الجيوبوليتيكي العام لإيران؛ حيث أن الإحتلال الأمريكي للعراق جعل الوجود العسكري الأمريكي المباشر على أعتاب إيران، الأمر الذي ساهم، بشكل مباشر، في دفع الأخيرة وتحفيزها على الإسراع بوتيرة تطوير برنامجها النووي وقدراتها الصاروخية بعيدة المدى تحسبًا لتداعيات هذا التحدي والتهديد الجديد والخطير في آن معًا لأمنها الوطني[٤١].

وفي مطلع فبراير ٢٠١٠م، وخلال الاحتفالات بذكرى الثورة أعلن الرئيس الإيراني آنذاك محمود أحمدي نجاد أن رئيس وكالة الطاقة الذرية وقتئذ علي أكبر صالحي بدأ التخصيب المحلي لليورانيوم بنسبة ٢٠٪، مما أوصد الباب أمام أية مفاوضات لإيجاد مخرج سلمي لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وأتاح الفرصة أمام فرض عقوبات جديدة على إيران.

ـ أثر البرنامج النووي الإيراني على البيئة الأمنية الإقليمية في الخليج العربي:

إذا كان من الصعوبة بمكان الجزم على نحو يقيني بما إذا كان البرنامج النووي الإيراني سيمثل في حد ذاته تهديدًا للأمن في منطقة الخليج العربي؛ إلا أن ثمة احتمالات ولو محدودة بأن يشكل هذا البرنامج، حتى وإن كان سلميًّا، تهديدًا لهذا الأمن، كما أن التطورات الحالية والمستقبلية، العسكرية أو السلمية، المرتبطة بهذا البرنامج تشكل تهديدات للأمن الخليجي بمستوييه:

41- L.Bowman Bradely: "After Iraq: future of U.S military posture in the Middle East.op.cit. p84.

الوطني والإقليمي، وهي تهديدات مختلفة على الصعد : العسكرية والسياسية والبيئية.

وتبقى هذه التهديدات المحتملة للبرنامج النووي الإيراني وتطوراته جديرة بالدراسة والتحليل، مع العزل ـ ولو نظريًّا ـ لماهية العلاقات الرسمية القائمة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وكيفية إدراك هذه الدول لذلك البرنامج، وهو الإدراك المعلن الذي يشتمل على الكثير من البروتوكول والمغلف بالدبلوماسية، حيث إن دول الخليج أو على أقل تقدير غالبيتها تخشى من تداعيات وقوع مواجهة عسكرية بين إيران والغرب على خلفية البرنامج النووي، كما أنها لا تنكر توجسها من وجود أغراض عسكرية لهذا البرنامج، أو أن يتم تسويته دبلوماسيًّا وفق صفقة إيرانية ـ غربية تكون على حساب الدول الصغرى في المنطقة، خاصة وأن حزمة الحوافز الغربية التي قدمت لإيران لم تمانع في منح الأخيرة دورًا أكبر لإيران في ترتيبات الأمن الإقليمية مقابل إخضاع برنامجها النووي لإشراف المجتمع الدولي.

ومن شأن التطورات المتسارعة لأزمة البرنامج النووي لإيران أن تؤثر من عدة جوانب على الأمن الوطني والإقليمي في الخليج، في الوقت الحالي وفي المستقبل المنظور، خاصة لجهة إفراز معطيات جديدة في البيئة الاستراتيجية الأمنية في الخليج العربي، ويمكن إجمال أهم هذه التطورات على النحو التالي:

ـ من شأن سعي إيران لامتلاك السلاح النووي أن يعرقل التوصل إلى صيغة للأمن الإقليمي الخليجي، وذلك من نواحٍ عدة، هي:

من **جهة أولى**، تكريس الخلل في المنظومة الإقليمية الخليجية: فقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م لانهيار توازن القوى مع خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي مما ساهم في هيمنة إيران على المنطقة، وفي ظل تفوقها على دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة وعدد

السكان، وتفوقها في الأسلحة التقليدية، فإن إيران النووية ستؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة[٤٢].

ومن **جهة ثانية**، تقويض جهود تعزيز الثقة المتبادلة الهادفة إلى إيجاد منظومة أمنية إقليمية تنهض على أسس أهمها نبذ اللجوء للقوة وحل الخلافات عن طريق الحوار والتفاوض.

ومن **جهة ثالثة**، تزايد احتمالات أن تشهد منطقة الخليج سباقًا للتسلح النووي: حيث إن دول مجلس التعاون الخليجي لن تظل في حالة «المراقب» لمحاولات إيران امتلاك قدرة نووية وقد يتجاوز الأمر إلى دول الجوار، مصر على سبيل المثال، وبالتالي تجد دول المجلس ذاتها ضمن دائرة سباق نووي حاد.

- **أصبح الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي عرضة للتهديد بسبب التداعيات البيئية** ممثلة في مخاطر التعرض للإشعاعات النووية القاتلة في حال أي عمل عسكري ضد إيران أو الآثار المترتبة على وجود منشأة نووية في المنطقة، نظرًا لقرب هذه الدول من المفاعلات النووية الإيرانية (الكويت مثلًا لا تبعد أكثر من ٢٨٠كم عن مفاعل بوشهر الذي يشكل خطورة بالغة على المنطقة بموجب عدة عوامل منها وقوعه على خط الزلازل، وضعف إجراءات السلامة الإيرانية).

فضلًا عن مخاطر تسرب المواد المشعة وتلويثها مياه الخليج في حال اتجهت إيران إلى مياه الخليج للتخلص من نفايات منشآتها النووية بما في ذلك الماء الثقيل[٤٣].

ويحذر بعض المراقبين العسكريين الخليجيين ـ الذين أجرى الباحث معد هذه الدراسة لقاءات مباشرة معهم ـ من أن الأمر الأكثر خطورة الذي يجدر

٤٢ . جيمس تويز، «البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون الخليجي»، في: «البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات»، مجموعة باحثين، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧م) ص ٧٧و٧٨.

٤٣ . جاسم يونس الحريري: «تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير ٢٠٠٧م)، ص ١٨٥ ..

بدول الخليج أن توليه اهتمامًا متعاظمًا- ربما أكثر من احتمالات حيازة طهران للقنبلة النووية- هو قضية صيانة وإدارة المفاعلات النووية الإيرانية بحد ذاتها.

ويشيرون إلى أن دول الخليج تقع في دائرة الخطر الإشعاعي الإيراني الذي يمكن أن يحدث سواء في حالات الطوارئ الطبيعية أو في حالة الأخطاء والأعطال الفنية.

فمن جهة أولى، إيران التي تشرف على الشاطئ الشرقي للخليج العربي تقع على خط الزلازل النشطة، ما يعني تزايد احتمالات التسرب الإشعاعي من مفاعلاتها النووية في حال وقوع زلزال قوى أو متوسط بمقياس ريختر، وربما يتطور الأمر إلى الأسوأ باحتمال تحطم مفاعل أو أكثر.

ومن جهة ثانية، قد يحدث التسرب الإشعاعي- لا قدر الله- نتيجة حدوث أعطال أو خلل أو خطأ فني صيانته أو إدارته.

وفي كلتا الحالتين، ستكون العواقب كريهة بكل معنى الكلمة على دول الخليج، بحكم وجودها في الجوار الجغرافي المباشر لإيران، مما يُهدد بتكرار مأساة انفجار مفاعل تشرنوبيل السوفيتي في ثمانينيات القرن الماضي، والتي امتدت آثارها المدمرة إلى أوسع دائرة من الدول في محيطها الجغرافي، حتى النرويج التي تبعد آلاف الكيلومترات عن ذلك المفاعل تضررت بالتسرب الناتج عن انفجاره.

وبالتالي، يجدر بدول الخليج أن تأخذ هذه المخاطر على محمل الجد، وأن تكون مستعدة لمواجهتها والتعامل معها، لاسيما وأن التنكولوجيا المستخدمة حاليًّا في مفاعلات إيران النووية هي ذاتها التي كان يعمل بها مفاعل تشرنوبيل.

- **في حالة تمسك إيران بخيارها النووي، وفشل الحوار على جميع المستويات، وتحقق سيناريو المواجهة، ستواجه دول الخليج موقفًا بالغ الخطورة والتعقيد**، حيث سيتعين عليها التعامل مع تبعات هذا السيناريو، بمواجهة التداعيات الكارثية على أمنها الوطني على جميع المستويات السياسية والأمنية والبيئية والاقتصادية لاعتماد الدول الغربية الخيار العسكري ضد إيران، أو التعامل مع نتائج قبول الغرب التعايش مع إيران نووية.

- مخاطر التعرض لهجمات انتقامية إيرانية تستهدف تدمير البنية التحتية الحيوية مثل المنشآت النفطية، ومحطات توليد الكهرباء، وتحلية المياه، مما يهدد بوقوع كوارث إنسانية وبيئية غير محمودة العواقب.
- **تعزيز السيطرة الإيرانية في الخليج**: كما يرى عدد غير قليل من المراقبين، أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيغذي التوجهات الإيرانية للسيطرة على الخليج من خلال استغلال الجاليات الإيرانية المقيمة في دول مجلس التعاون، والتنوع العرقي والطائفي من أجل تأجيج النعرات الطائفية والمذهبية ومن ثم تهديد الاستقرار الداخلي لهذه البلدان، خاصة وأن إيران سبق واستخدمت هذه السياسة في عقد الثمانينات من القرن المنصرم[٤٤].

• مستقبل البرنامج النووي الإيراني:

تشير الدلائل والمعطيات إلى أن إيران ماضية في برنامجها النووي، وأنها تستغل المفاوضات الجارية مع القوى الدولية الكبرى من أجل «كسب الوقت» لامتلاك سلاح نووي أو أكثر.

ويدعم هذا الاستنتاج الشواهد التالية:

- الخطاب السياسي الرسمي الإيراني المُعلن الذي بات يؤكد تصريحًا وليس تلميحًا، أن إيران دخلت مرحلة «العتبة النووية»، وأن حيازتها للسلاح النووي أصبح مسألة وقت فحسب.

فقد صرح المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي في شهر نوفمبر ٢٠٢١م، بأن إيران قادرة على تصنيع السلاح النووي منذ فترة طويلة، ولكنها لم تفعل التزامًا منها بتعليمات المرشد الأعلى علي خامنئي الذي يرفض ذلك بدعوى أن ذلك محرم شرعًا.

٤٤- د. محمد السعيد إدريس: «التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني»، مختارات إيرانية، العدد ٦٦، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير ٢٠٠٦م)، ص٥.

كما أكدت تصريحات مسئولين إيرانيين بارزين قبيل وأثناء الجولة السابعة من المفاوضات النووية التي عقدت في فيينا في الفترة ما بين ٢٩ نوفمبر إلى ١٧ ديسمبر ٢٠٢١م، بين إيران ومجموعة (٤+١) التي تضم: روسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وبحضور غير مباشر للولايات المتحدة الأمريكية، على أن الوقت في صالح طهران، في تلميح لا تخطئه عين مراقب حصيف إلى العد التنازلي لحيازة السلاح النووي الإيراني.

وقد أكد هذا الأمر دبلوماسيون أوروبيون أن طهران تحاول كسب الوقت لزيادة ما لديها من مواد وخبرات نووية.

وحذر المبعوث الأميركي الخاص بإيران روبرت مالي قبل الجولة السابعة لمفاوضات فيينا النووية في نوفمبر الماضي طهران من أنها: «إذا كانت تعتقد أن بإمكانها استغلال هذا الوقت لتعزيز قوتها ثم تعود وتقول: إنها تريد شيئًا أفضل، فلن ينجح ذلك. وسنفعل نحن وشركاؤنا كل ما لدينا لعدم حدوث ذلك»[٤٥].

- ما أكدته الولايات المتحدة وأوروبا من أن فشل جولة المفاوضات النووية المشار إليها أعلاه، جاء بسبب عدم جدية إيران، وتقديمها مسودتين خلال محادثات فيينا تتضمن مقترحات غير بناءة، حيث تحاول طهران من خلالها التنصل من بعض التزاماتها الجوهرية الواردة في نص الاتفاق النووي الأصلي الموقع في عام ٢٠١٥م[٤٦].
- تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بمراقبة ومتابعة برنامج طهران النووي خلال الفترة ما بين يونيو ونوفمبر ٢٠٢١م، والتي تؤكد زيادة إيران مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠٪، وتشغيلها أعداد كبيرة لاجهزة طرد مركزي متقدمة في منشآة «فوردو» النووية المنشأة في منطقة جبلية محصنة، وذلك بالمخالفة الصريحة لبنود الاتفاق النووي المبرم بين طهران والقوى الدولية الكبرى عام ٢٠١٥م.

٤٥ـ وكالة «رويترز» للأنباء، ووكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ٢٩/ ١١/ ٢٠٢١م.
٤٦ـ وكالة «رويترز» للأنباء، ٣/ ١٢/ ٢٠٢١م.

فالاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ يقيد درجة النقاء التي يمكن لإيران أن تخصب اليورانيوم بها إلى ٦٧ , ٣٪، أي أقل بكثير من نسبة ٩٠ ٪ اللازمة لصنع الأسلحة أو ٢٠ ٪ التي وصلت إليها إيران قبل الاتفاق، لكن تظهر تقارير الوكالة الذرية أن إيران تخصب حاليا اليورانيوم على مستويات مختلفة، أعلاها حوالي ٦٠ ٪.

وفيما يخص تخصيب اليورانيوم، ينص الاتفاق المذكور على أن إيران يمكنها فقط إنتاج أو تجميع اليورانيوم المخصب باستخدام ما يزيد قليلًا على خمسة آلاف من أجهزة الطرد المركزي، من الجيل الأول الأقل كفاءة، في منشأة واحدة هي محطة تخصيب الوقود تحت الأرض في «نطنز».

كما يسمح الاتفاق لطهران بالتخصيب للأغراض البحثية دون تجميع اليورانيوم المخصب داخل أجهزة طرد مركزي متقدمة أعدادها أقل، لكن غالبًا ما تكون أعلى كفاءة بمقدار الضعفين على الأقل من أجهزة الجيل الأول (آي آر-١).

لكن من الناحية العملية، تنفذ إيران حاليًّا عمليات لتكرير اليورانيوم بمئات من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة في كل من محطة تخصيب الوقود تحت الأرض وأخرى فوق الأرض في منشآة « نطنز».. كما تباشر التخصيب باستخدام ما يزيد على ألف من أجهزة الجيل الأول (آي آر-١) في منشأة «فوردو»، وتخطط طهران لفعل الأمر ذاته باستخدام ما يزيد على مئة جهاز طرد مركزي متقدم تم تركيبها بالفعل هناك.

وعلى صعيد مخزون اليورانيوم المخصب، قدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تراقب الأنشطة النووية الإيرانية، خلال شهر نوفمبر ٢٠٢١م، أن مخزون طهران من اليورانيوم المخصب يقل قليلا عن ٥ , ٢ طن، أي أعلى ١٢ مثلا من الحد البالغ ٨ , ٢٠٢ كيلوجرام الذي فرضه الاتفاق ولكن أقل مما كان قبل الاتفاق والذي قدرته بما يزيد على خمسة أطنان..

وبالرغم من ذلك يتم التخصيب الآن على مستوى أعلى ولدى إيران حوالي ١٧,٧ كيلو جرام من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى ٦٠٪. وتبدو خطورة هذا الأمر بالنظر إلى أنه من الناحية التقنية يلزم صنع قنبلة نووية واحدة حوالي ٢٥ كيلوجراما من اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة.

وبحسب أحدث تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، يبلغ مخزون إيران من اليورانيوم المخصب في الوقت الحالي ٢٤٨٩,٧ كيلو غرامًا.

ويشمل المخزون الإجمالي ١١٣,٨ كيلو غرامًا مخصبًا حتى ٢٠٪ بالإضافة إلى ١٧,٧ كيلو غرامًا مخصبًا لما يصل إلى ٦٠٪[٤٧].

وفيما يتصل بتفتيش المنشأت النووية الإيرانية ومراقبتها، فمن المفترض بموجب اتفاق ٢٠١٥م، أن تنفذ إيران البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يسمح بإجراء عمليات تفتيش مفاجئة للمواقع غير المعلنة. كما وسع الاتفاق نطاق مراقبة الوكالة الذرية بواسطة الكاميرات وغيرها من الأجهزة بما يتجاوز الأنشطة الأساسية وعمليات التفتيش التي يغطيها اتفاق الضمانات الشاملة المبرم منذ وقت طويل بين إيران ووكالة الطاقة الذرية.

لكن عمليًّا، توقفت إيران منذ عام ٢٠١٨م، عن تنفيذ البروتوكول الإضافي وتسمح للمراقبة الإضافية بالاستمرار في إطار نظام يتم بموجبه جمع وتخزين البيانات من الكاميرات والأجهزة الأخرى. غير أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تستطيع الوصول إليها، على الأقل في الوقت الحالي.

والاستثناء الوحيد للمراقبة المستمرة هو ورشة أجزاء أجهزة الطرد المركزي في مجمع «تيسا كراج» الذي تعرض لتخريب في صيف ٢٠٢١م وتحديدًا في شهر يونيو، ونجم عن ذلك تدمير إحدى الكاميرات الأربع التابعة للوكالة الذرية

47.- https://www.iaea.org/search/google/iran

هناك، وبعد ذلك أزالتها إيران جميعًا، ولم تسمح للوكالة بإعادة تركيبها منذ ذلك الحين وحتى محاثات فيينا أواخر نوفمبر ٢٠٢١م.

وحذر مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي عشية محادثات «فيينا ٧» من أن الوقت ينفد أمام جهود الوكالة لضمان الوصول إلى ورشة؛ لتصنيع مكونات أجهزة الطرد المركزي في إيران لإعادة تركيب كاميرات فيها، مضيفًا أن الوكالة ستصبح قريبًا عاجزة عن التأكد من عدم تحويل المعدات لصنع قنابل نووية في مجمع تيسا كرج بعد شهرين من تقديم إيران وعودًا بالسماح بذلك[٤٨].

وفي ضوء إنتاج إيران معدن اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠٪، والذي يعتبر حجر الزاوية في إنتاج القنابل الذرية؛ يرجح خبراء دوليين معتبرين وتقارير متخصصة أن تكون إيران دخلت بالفعل مرحلة «العتبة النووية»، متوقعين أنه سيكون بإمكانها الحصول على المواد الانشطارية اللازمة للتصنيع العسكري النووي في غضون ما بين ٤ إلى ٧ أسابيع، ما يعني قدرتها على تصنيع القنبلة النووية في فترة ما بين ١٢ إلى ٢٤ شهرًا على أقصى تقدير[٤٩].

ومن الجدير بالملاحظة والذكر في هذا المقام، أنه مع انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي بشكل آحادي عام ٢٠١٨ في عهد الرئيس الأميركي آنذاك دونالد ترامب، انتهكت إيران العديد من قيود الاتفاق المصممة لإطالة الوقت الذي ستحتاجه لتوليد ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع قنبلة نووية إلى عام على الأقل بدلًا من شهرين إلى ثلاثة أشهر، وهو ما يسمى «زمن الاختراق»، ويقصد به الوقت اللازم لإنتاج ما يكفي من اليورانيوم المستخدم في صنع سلاح نووي واحد.

ويحدد الخبراء الطاقة النووية «زمن الاختراق» بحوالي ثلاثة إلى ستة أسابيع، لكنهم يقولون: إن التسلح يستغرق وقتا أطول؛ غالبا ما يقرب

٤٨ـ وكالة «رويترز» للأنباء، ووكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ٢٤/ ١١/ ٢٠٢١م.
٤٩ ـ فرانسوا ميرفي: «ماذا تبقى من الاتفاق النووي الإيراني؟»، وكالة «رويترز» للأنباء، ٢٨/ ١١/ ٢٠٢١م..

من عامين، وترجح التقارير المختصة والعديد من الخبراء أن إيران وصلت بالفعل الى «زمن الاختراق» هذا أو كادت أن تصل إليه.

وفي ضوء الخطر المتعاظم للبرنامج النووي الإيراني في ضوء التطورات المتسارعة المشار إليها آنفاً، حرصت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن على إرسال تطمينات عدة إلى حلفائها في الشرق الأوسط وخاصة في منطقة الخليج العربي؛ لتهدئة مخاوفها المشروعة في هذا الصدد.

فعلى صعيد الخطاب السياسي الأميركي، أكدت واشنطن على لسان وزير خارجيتها أنتوني بلينكن ومبعوثها الخاص بإيران روبرت مالي قبل وأثناء الجولة السابعة من محادثات فيينا في نوفمبر ٢٠٢١م، على أنه في حال فشلت الدبلوماسية النووية مع إيران، فإن الولايات المتحدة ستلجأ إلى «وسائل أخرى» وأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا اقتربت إيران بشدة من صنع سلاح نووي، في إشارة إلى إمكانية تغليط العقوبات الاقتصادية على طهران وربما استخدام الخيار العسكري ضدها[٥٠].

كما أعلن البيت الأبيض عن تشكيل آلية أميريكية-أوروبية-خليجية للتشاور بشأن المفاوضات النووية مع إيران، وذلك كنوع من الاستجابة الجزئية، على ما يبدو، للمطالب الخليجية بضرورة مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في تلك المفاوضات، تجنبًا لتكرار تجاهلها كما حدث عند إبرام اتفاق عام ٢٠١٥م.

كذلك أكد وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن خلال مشاركته في فعاليات منتدى «حوار المنامة» في نوفمبر ٢٠٢١م، أن الولايات المتحدة باقية في الشرق الأوسط ولن تغادره وأنها قادرة على نشر قوة ساحقة لحماية مصالحها وشركائها في المنطقة، محذرًا خصوم واشنطن من محاولة المراهنة ضدها.

وقال:» لنكن واضحين: التزام أميركا بالأمن في الشرق الأوسط قوي ومؤكد.كما أننا ملتزمون عدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي»[٥١].

٥٠ ـ وكالة «رويترز» للأنباء، ٢٤/ ١١/ ٢٠٢١م

٥١ ـ وكالة أنباء البحرين «بنا»، ٢٠/ ١١/ ٢٠٢١م:
https://www.bna.bh/...aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON2%1bDtz2%fWmZ6axcV90Eh5lPgb2%fw3%d

وعلى الصعيد الميداني، شهدت الأسابيع السابقة مباشرة على محادثات فيينا ٢٠٢١م، زيارات مكوكية مكثفة لكبار المسئولين السياسيين والعسكريين الأميركيين إلى عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، بغرض مزيد من التطيمنات للتصدي لإيران وبرامجها النووية والصاروخية.

ومع الجمود الذي شاب محادثات «فيينا ٧» قبيل اختتام أعمالها، أكدت القيادة المركزية الأمريكية المشتركة جاهزيتها للتحرك في الشرق الأوسط إذا تلقت أوامر بذلك، وفي السياق ذاته التقى قائد القوات البحرية المركزية الأمريكية تشارلز كوبر مع رئيس هيئة الأركان العامة السعودي، الفريق الأول الركن فياض بن حامد الرويلي في الرياض، حيث ناقشا التعاون المشترك لضمان أمن واستقرار المنطقة[٥٢].

وعلى الرغم من هذه التطمينات الأميريكية، إلا أن إنعام النظر يشير إلى أن منطقة الخليج العربي ستواجه تحديًا صعبًا وخطيرًا، سواء في حال نجاح المفاوضات النووية بين إيران والقوى الدولية الكبرى أو فشلها.

ففي حال نجاح هذه المفاوضات عبر إعادة إحياء الاتفاق النووي وخفض العقوبات المفروضة على إيران، سيكون رهنًا بحصولها على تنازلات كبرى بعيدة المدى من القوى الدولية على الصعيد النووي والاستراتيجي، مما سيزيد من نفوذ طهران نفوذا غير مسبوق في أنحاء الشرق الأوسط.

ومن الأمور ذات الدلالة التي من الأهمية بمكان التذكير بها عند الحديث عن ماهية التنازلات التي تريدها طهران، هي مقاربة « الانخراط البناء» في علاقات مع الغرب وتحديدا الولايات المتحد الأمريكية، التي طرحها الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني الذي يصنف على أنه من ضمن معسكر المعتدلين، في مقال له بصحيفة «واشنطن بوست» في سبتمبر عام

٥٢ ـ وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، ٢/ ١٢/ ٢٠٢١م

٢٠١٣م[٥٣]، وتستند إلى مفهوم «المرونة البطولية» الذي أطلقه المرشد الأعلى للثورة على خامنئي، والتي تحقق لطهران مصالح أساسية تتمثل في:

- تأمين حق إيران في امتلاك القدرات النووية بما في ذلك تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية، باعتبار ذلك امرًا «غير قابل للتفاوض».
- تأمين نفوذها في المناطق المتوترة الحيوية بالنسبة لها مثل العراق وأفغانستان.
- ضمان دور إقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط خاصة في سوريا، وعدم تقليم أظافر حزب الله في لبنان، ولذلك طرح روحاني إمكانية وساطة إيرانية في سوريا.

وتصب هذه الأهداف جميعًا في المصلحة القومية العليا لإيران ألا وهي الاعتراف بها كقوة إقليمية في المنطقة تمتلك نفوذًا يوازي النفوذ الأمريكي فيها، باعتباره موازنًا ندًّا لا يمكن تنحيته عند مناقشة أية ترتيبات خاصة بما تتبره مجال النفوذ المباشر لسياستها الخارجية وأمنها القومي وخاصة في الخليج.

معنى ذلك، أي اتفاق مع إيران لن يمنع أو يقييد سعيها الحثيث لبسط هيمنتها الإقليمية، أو إنتاج الأسلحة النووية.

وإذا قادت المفاوضات الجانبين إلى العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن هذا من شأنه أن يعيد فرض القيود على البرنامج النووي الإيراني لمدة تقرب من عشر سنوات مقابل رفع العديد من العقوبات الاقتصادية ولكن ليس كلها.

لكن هذا السيناريو لا يخلو من مشكلات: فهو سيسهل رفع العقوبات حصول إيران على الموارد المالية الكفيلة بالسماح لها بالقيام بالمزيد مما تقوم به بالفعل لتقويض الاستقرار في اليمن، وسوريا، والعراق، ولبنان، وغزة، وأماكن أخرى في المنطقة، لم يقيد اتفاق ٢٠١٥م مثل هذا النشاط.

53 . Hassan Rouhani. President of Iran Hassan Rouhani: Time to engage."The Washington Post" September 2013 .19. https://www.washingtonpost.com/opinions/president-of-iran-hassan-rouhani-time-to-engage/4/19/09/2013d2da-564213e11-e966-3c9-c4293c47ebe_story.html

كما لا يوجد من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن إيران قد توقع على اتفاق نووي «أطول أمدا وأكثر قوة» (خطة عمل شاملة مشتركة ٢) تفرض قيودًا أكثر صرامة على برنامجها النووي لفترة أطول، ولا يوجد سبب للاعتقاد بأن تركيبة إيران السياسية أو ما تسعى إلى تحقيقه من أهداف قد يختلف جوهريًّا في غضون عشر سنوات من الآن.

ويقودنا هذا إلى عيب آخر يشوب إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة: فقد تعود إيران إلى اتفاق ٢٠١٥، وتمتثل له، في حين تعمل على التعجيل بإنتاج الصواريخ الباليستيكية (التي لا يغطيها الاتفاق أيضًا)، ثم تبدأ بعد عام ٢٠٣٠ في توسيع مخزونها من اليورانيوم المخصب بشكل كبير. بالإضافة إلى هذا، ربما تواصل إيران في مواقع مخفية تنفيذ مشروعات ذات صلة بتطوير الأسلحة بالبناء على ما تعلمته في السنوات القليلة الأخيرة، وهو النشاط الذي من شأنه أن يفضي إلى تعزيز جودة وكمية أي أسلحة نووية إذا قررت السعي إلى إنتاجها.

والسؤال الآن هو ليس إذا كنا سنصل إلى هذه المرحلة، بل متى نصل إليها: خلال أشهر إذا فشلت المفاوضات، أو في غضون أقل من عشر سنوات إذا نجحت، من الواضح أن إيران التي يُسمَح لها باكتساب المعرفة الميدانية الكاملة بالأسلحة النووية أو الاقتراب من مثل هذه النقطة (أن تصبح على أعتاب كونها دولة مسلحة نوويًّا) ستكون في الأرجح أكثر عدوانية في جهودها الرامية إلى تشكيل المنطقة على هيئتها.

من ناحية أخرى، قد تدفع إيران التي تمتلك أسلحة نووية، أو لديها القدرة على إنتاجها في غضون أيام أو أسابيع، واحدة أو أكثر من الدول المجاورة، بما فيها بعض دول الخليج العربي إلى أن تحذو حذوها، وهذا من شأنه أن يدفع المنطقة التي تمزقها الصراعات بالفعل إلى حافة الهاوية[٥٤].

54 . RICHARD HAASS. Iran's Nuclear Choices and Ours. Project Syndicate Magazine. Nov 2021 .17. https://www.project-syndicate.org/commentary/reviving-iran-nuclear-deal-viewed-skeptically-by-richard-haass11-2021-?barrier=accesspaylog

أمـا إذا فشـلت المفاوضـات النوويـة، سـوف تنتهـج واشـنطن اسـتراتيجيات أكثر تشـددًا تتمثل في الإكـراه الاقتصـادي عبر تغليظ العقوبـات بغـرض فـرض عزلـة دوليـة عـلى إيـران، غـير أن بعـض المراقبـين الأميركيـين يـرون أن «العقوبـات في حـد ذاتهـا ليسـت الـدواء الشـافي لاحتـواء الميـول العدوانيـة للنظـام الإيـراني أو طموحاتـه النوويـة في هـذا النمـوذج الجديـد»، معتبريـن أن الاعتـماد عـلى العقوبـات فقـط لتشـكيل سـلوك طهـران في ضـوء التغـيرات الهيكليـة الجاريـة في الـشرق الأوسـط، هـو بمثابـة «مهمـة حمقـاء»[٥٥].

وقـد تلجـأ الولايـات المتحـدة إلى اسـتخدام القـوة العسـكرية ضـد إيـران، بـما يتضمنـه ذلـك مـن تداعيـات سـلبية عـلى أمـن واسـتقرار منطقـة الخليـج العـربي.

إذ أنـه عـلى الرغـم مـن عـدم قـدرة إيـران عـلى إلحـاق هزيمـة عسـكرية كاملـة بالولايـات المتحـدة إلا أنـه بمقدورهـا إيـلام واشـنطن وحلفائهـا بشـتى الطـرق، وليـس أدل عـلى ذلـك ممـا صرح بـه قائـد فيلـق القـدس التابـع للحـرس الثـوري الإيـراني إسـماعيل قـاآني في ثالـث أيـام محادثـات فيينـا مطلـع ديسـمبر ٢٠٢١م، مـن أن «الولايـات المتحـدة ستتهشـم أسـنانها إذا اتخـذت أي خطـوة عسـكرية ضـد طهـران مهـما كانـت بسـيطة»[٥٦].

صحيـح أنـه إذا تجـاوزت إيـران الخطـوط الحمـراء الكميـة أو النوعيـة، فسـتدفع ثمنـا باهظـا، فبالإضافـة إلى زيـادة العقوبـات، يمكنهـا أن تتوقـع هجـمات سـيبرانية فضـلا عـن هجـمات عسـكرية تقليديـة عـلى منشـآتها النوويـة وربـما أهـداف ذات قيمـة اقتصاديـة وعسـكرية.

لكـن في المقابـل، لـن يخلـو مسـار الأحـداث هـذا أيضـا مـن مخاطـر وتكاليـف، فليـس هنـاك مـا قـد يضمـن نجـاح مثل هـذه الهجـمات، خصوصـا أن إيـران سـتبذل قصـارى جهدهـا لحمايـة العنـاصر المهمـة في برنامجهـا النـووي وإعـادة تشـكيلها

55 Matthew F. Calabria." Iran is poised to act boldly. so Washington needs a new approach". The "HILL" newspaper.https://thehill.com/opinion/national-security/-583475iran-is-poised-to-act-boldly-so-washington-needs-a-new-approach

٥٦ ـ وكالة أنباء «فارس» الإيرانية شبه الرسمية، ٢/ ١٢/ ٢٠٢١م.

إذا لـزم الأمـر، وسـتحظى إيـران أيضـا بخيـار تنفيـذ ردود انتقاميـة بالاسـتعانة بمجموعـة مـن الأدوات وضـد أهـداف مـن اختيارهـا في مختلـف أنحـاء المنطقـة والعـالم[٥٧].

وسيسـاعد إيـران عـلى ذلـك الدعـم الروسي-الصينـي في مواجهـة الغـرب، وهـو الدعـم الـذي يتجـاوز المـؤازرة الدبوماسـية والسياسـية لموقـف طهـران النـووي، إلى المظلـة الأمنيـة- العسـكرية لـكل مـن بكـين وموسـكو.

ومـن أحـدث الأمثلـة الدالـة عـلى ذلـك، التقاريـر التـي تحدثـت عـن تزويـد روسـيا لإيـران قبـل أسـابيع قلائـل مـن محادثـات « فيينـا ٧» في نوفمـبر ٢٠٢١م، أول دفعـة مـن مقاتـلات سـوخوي «سـو ٣٠ « المـزودة بنظـام رادارات لرصـد الطائـرات المسـيرة، اضافـة إلى صواريـخ لتدمـير «المُسـيرات»، وتمـول الصـين هـذه الصفقـة البالغـة نحـو ١٥٠ طائـرة مقاتليـة وقاذفـة وصواريـخ «جو-بحـر» و»جو-جـو»، و»جو-بـر».

وأفـادت التقاريـر الصحفيـة أن طياريـن إيرانيـين أجـروا طلعـات تجريبيـة بالمقاتـلات الروسـية الجديـدة فـوق مفاعلات: نطنز، وبوشـهر، وأراك النووية[٥٨].

ـ الموقف الخليجي من مفاوضات فيينا النووية:

منـذ قمـة مجلـس التعـاون الخليجـي في ٢٠٠٦م (الـدورة ٢٧ بالريـاض) أخذت دول المجلـس تـدرج القضيـة النوويـة الإيرانيـة في بياناتهـا الختاميـة، ولم تكـن السياسـات العدائيـة لإيـران ضـد دول المنطقـة قـد تبلـورت عـلى حالتهـا الراهنـة، لذلـك انحـصرت بيانـات المجلـس الختاميـة في التركيـز عـلى القضيـة الأساسـية فيـما يتعلـق بعلاقـات دول المجلـس بإيـران، وهـي قضيـة الجـزر الإماراتيـة: (طنـب

57- RICHARD HAASS. Iran's Nuclear Choices and Ours. Op.cit

٥٨ ـ جريدة «الجريدة» الكويتية، ١٤/ ١١/ ٢٠٢١م:
https://www.aljarida.com/articles/1636823004266913100/

الكبرى والصغرى وأبوموسى)، ثم أضيفت أزمة الملف النووي في هذه الدورة إلى قضايا دول المجلس مع إيران، وحرصت بيانات دول المجلس منذ ذلك التاريخ على حث إيران على مواصلة الحوار الدولي، والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج.

وتصاعدت لهجة بيانات المجلس نحو إيران منذ ٢٠١٥م؛ ففي البيان الختامي للدورة الـ٣٦ بالرياض في سبتمبر من ذلك العام أضاف المجلس عبارة إعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال حال انتهاك إيران لالتزاماتها طبقًا للاتفاق.

والتزامًا بمبادئ مجلس التعاون الثابتة باحترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية، أكد المجلس على أهمية التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة، وحث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والالتزام بالمعايير الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما أكد المجلس على أن البرنامج النووي الإيراني لا يهدد أمن المنطقة واستقرارها فحسب بل الأمن والاستقرار العالمي، واعتبر أن مسؤولية السلامة بالنسبة للاستخدام السلمي للطاقة النووية تقع على الدولة المشغلة لأي منشأة نووية مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على النطاق الجغرافي الواسع في المنطقة وضرورة الالتزام التام بمعايير الأمن والسلامة وخطر الانتشار.

وفي هذا الإطار دعا المجلس إيران إلى الشفافية التامة حيال مفاعل بوشهر الإيراني، والانضمام الفوري إلى اتفاقية السلامة النووية وتطبيق أعلى معايير السلامة في منشآتها.

وقد تناولت قمة قادة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت بالرياض في ١٤ ديسمبر ٢٠٢١م، في بيانها الختامي تفصيلاً قضية البرنامج النووي الإيراني

وتداعياته، والموقف الخليجي المشترك إزاء المفاوضات النووية في فيينا بين إيران ودول مجموعة (٤+١) التي تمت بمشاركة غير مباشرة من الولايات المتحدة الامريكية.

فقد أكد قادة مجلس التعاون الخليجي استعداد دول المجلس للتعاون والتعامل بشكل جدي وفعال مع الملف النووي الإيراني بما يسهم في تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة في إطار احترام السيادة وسياسات حسن الجوار، واحترام القرارات الأممية والشرعية الدولية لضمان تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

كما اكدوا ضرورة مشاركة دول المجلس في أي مفاوضات مع إيران، وجميع المباحثات والاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة في هذا الشأن، نظراً لما لهذا الملف من أهمية قصوى تتعلق بأمن وسلامة واستقرار دول المنطقة، مؤكدين ضرورة معالجة السلوك المزعزع لاستقرار المنطقة، ودعم الميليشيات الطائفية المتطرفة، وبرنامج الصواريخ الإيرانية بما في ذلك الصواريخ الباليستية والكروز والطائرات المسيرة، وسلامة الملاحة الدولية والمنشآت النفطية، واستمرار التنسيق والتشاور مع الدول الشقيقة والصديقة في هذا الشأن.

وأعربت دول مجلس التعاون الخليجي عن استنكار استمرار إيران في عدم الوفاء بالتزاماتها وتجاوزاتها في رفع نسب تخصيب اليورانيوم، بما يتجاوز حاجة الاستخدامات السلمية، وطالبوا إيران بالتراجع عن هذه الخطوة والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٥٩].

وفي السياق ذاته، أكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان أن الجولة السابعة من المفاوضات النووية في فيينا- التي كانت منعقدة بالتزامن مع القمة الخليجية الـ٤٢- لا تدعو للتفاؤل، مشيراً إلى أن هناك على ما يبدو موقفاً متشدداً إيرانياً رجع عما تم الاتفاق عليه في الجولات السابقة مع بعض المماطلة، وهو الأمر الذي يدعو للقلق.

٥٩ ـ وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، ١٤/ ١٢/ ٢٠٢١م، مرجع سبق ذكره.

وشدد وزير الخارجية السعودي في تصريحات صحفية على هامش المؤتمر الصحفي الخاص بقراءة البيان الختامي للقمة الخليجية الـ٤٢ في الرياض: «نريد اتفاقا نوويا طويلا وشاملا مع إيران ونتمنى نجاح المفاوضات»، مؤكداً «تطلع السعودية وبقية دول الخليج العربية إلى علاقات ودية مفيدة مع إيران لكن ذلك يتطلب تحويل الأقوال إلى أفعال والأمر يتوقف على طهران»[٦٠].

ويزيد من تصاعد اهتمام دول المجلس بالملف الإيراني التحولات في المشهدين العالمي والإقليمي، سواء من ناحية مؤشرات الانسحاب الأمريكي من المنطقة، أو تفاقم الأعمال العدائية لإيران ووكلائها في البر وضد الملاحة البحرية، أو بسبب تراجع أسعار النفط وكورونا، وتأثيرهما السلبي على الاقتصادات الخليجية، فضلًا عن بروز الصين كلاعب في المنطقة (بعد الاتفاق الصيني الشامل مع إيران).

ولقد دعت دول المجلس إلى إشراكها في المفاوضات مع إيران في فيينا، وتمثلت آخر دعوة في البيان المشترك الصادر عن اجتماع الدورة الـ١٤٩ للمجلس على مستوى وزراء الخارجية في الرياض في ١٦ سبتمبر ٢٠٢١م، ولكن دول المجلس لم تطرح ذلك كشرط[٦١].

وبالمقابل رفضت إيران مشاركة دول المجلس في المفاوضات بشدة. وعندما طرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مشاركة السعودية في المحادثات الجديدة مع إيران، رفضت الخارجية الإيرانية في ٣٠ يناير ٢٠٢١ إجراء أي تغييرات جديدة على المشاركين في الاتفاق النووي، وأكد المتحدث باسمها

60 - https://www.alarabiya.net/saudi-today/14/12/2021/%D%88%9D%8B%2D8%9A%D%8B%-1D%8A%7D84%9%D%8AE%D%8A%7D%8B%1D%8AC%D8%9A%D%8A%-9D%8A%7D%84%9D%8B%3D%8B%9D88%9%D%8AF%D8%9A-%D%85%9D%88%9D%82%9D%-81%9D%8A%7D8%9A%D%8B%1D%8A%7D-86%9%D %8A %7D %84 %9D %85 %9D %8AA%D %8B %4D %8AF%D %8AF-%D %81 %9D8 %9A-%D%81%9D8%9A%D8%9A%D%86%9D%8A%-7D%85%9D%82%9D%84%9D82%9

٦١ ـ وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٦/ ٩/ ٢٠٢١م:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2998660&language=ar

أن الاتفاق النووي هو اتفاق دولي متعدد الأطراف صدق عليه قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١، وهو غير قابل للتفاوض، كما أن الأطراف فيه واضحة، وغير قابلة للتغيير.

■ دول الخليج وسيناريوهات المفاوضات النووية:

- **في حال التوصل لاتفاق:** سوف تتوقف ردود فعل دول مجلس التعاون الخليجي على طبيعة الاتفاق، وهل سيشمل العودة إلى الاتفاق النووي السابق فقط، أم سيتضمن المطالب التي رفعتها دول المجلس والخاصة بسياسات زعزعة الاستقرار الإقليمي، والتدخل في الشئون الداخلية لدول المجلس، وشبكة الصواريخ الباليستية. كما سيتوقف الموقف الخليجي أيضًا على طبيعة إيران الجديدة وحجم الخفض أو التصعيد في السلوك العدائي ما بعد الاتفاق؛ ولكن سعتمد بالأساس على وحدة القرار الخليجي في مواجهة إيران، وقدرة دول المجلس على نسج تحالفات جديدة قبالة السلوك الإيراني؛ فإذا اتجه الإيرانيون إلى سياسة دعم الميليشيات والتدخل في الشئون الداخلية وحروب الوكالة، وضرب خطوط الملاحة البحرية، فإن ذلك سوف يكون السيناريو الأسوأ لدول المجلس، لكنه سوف يقدم المسوغات الأقوى لرفض السلوك الإيراني وإدانته دوليًّا.
- **في حال فشل المفاوضات وعدم التوصل لاتفاق:** ستواجه دول الخليج تحديات أمنية هائلة؛ إذ يصعب أن تتحمل استمرار وضعية التوتر القائمة في الخليج لفترات أطول، خصوصًا مع تعرض الملاحة للخطر، وهو ما يرفع تكاليف الشحن والتجارة وشركات التأمين، وهي أمور ترفع التكلفة على الاقتصادات الخليجية، في وقت تراجع أسعار النفط، والتكاليف المضاعفة لإجراءات مواجهة كورونا، ومن ثم لم يكن ما أقدمت عليه بعض الدول الخليجية لخفض التوتر والتصريحات التصالحية إلا تفهمًا لهذه الأوضاع

واستشرافًا لنذر الخطر. وذلك فيما لو بقيت الأوضاع عند مستويات الاضطراب الراهنة، أما لو تطورات الأمور إلى مواجهات عسكرية مفتوحة أو حرب، فلن يكون ما شهدته المنطقة في السابق من حروب إقليمية إلا صورًا مصغرة مما يمكن أن يشهده الخليج، في ظل حروب الوكالة والحروب المباشرة، والهجمات على السفن والناقلات[٦٢].

٦٢ ـ د. معتز سلامة:» دول مجلس التعاون الخليجي ومفاوضات النووي الإيراني»، «تقديرات استراتيجية»، مركز الأهرم للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٩/ ٨/ ٢٠٢١م:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17219.aspx

خامسًا ـ مستقبل العلاقات بين دول الخليج العربية وإيران:

في ضوء التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة، وأخذًا بعين الاعتبار تعدد وتشابك ملفات وقضايا التعاون والنزاع، بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، فإنه من الصعوبة بمكان التنبؤ باتجاه مسار هذه العلاقات على نحو دقيق.

ومع ذلك، يمكن القول: **إن ثمة ثلاثة سيناريوهات يمكن استشرافها لشكل العلاقات الخليجية-الإيرانية خلال المستقبل المنظور**، وهي على النحو التالي:

١. سيناريو التقارب والانفتاح:

حيث يؤسَّس هذا السيناريو على إقامة حوار جاد بين الجانبين عبر قنوات اتصال دورية رسمية واضحة، بشأن قضايا الخلاف الرئيسة، وفي مقدمتها السلوك الإيراني التدخلي في شؤون بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

ويعد هذا السيناريو الأفضل من المنظور الخليجي، لكن تحققه يظل رهنًا بمدى توافر الرغبة الصادقة والإرادة السياسية الحقيقية لدى إيران لتغليب مبادئ حسن الجوار والمصالح المتبادلة على مبدأ بسط الهيمنة والنفوذ الإقليمي المستند إلى منطق القوة وحده.

٢. سيناريو الصدام المباشر:

يقوم هذا السيناريو على احتمال تصاعد وتيرة التوتر في العلاقات بين إيران وبعض دول الخليج العربية، وتجاوزها نقطة التوازن، لتصل إلى نوع من الصدام العسكري المباشر، وإن كان محدودًا.

ورغم احتمالية حدوثه، تبقى نسبة تحقق هذا السيناريو عند مستوياتها الدنيا؛ نظرًا لكون السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي لا تعتمد القوة منهجًا لإدارة علاقاتها الدولية وحل قضاياها الخلافية مع دول العالم، إضافة إلى وجود كوابح دولية رادعة لأي سلوك إيراني غير حكيم قد يرد في الأفق، وفي مقدمة هذه الكوابح: الالتزام الأميركي بأمن الخليج، والحفاظ على سلامة وسلاسة المرور في الممرات البحرية في المنطقة.

٣. سيناريو «المد والجزر»:

يمثل هذا السيناريو استمرارًا للحالة الاعتيادية التي تتسم بها العلاقات بين دول الخليج وإيران على امتداد العقود الأربعة الأخيرة، والتي تراوح فيها، فيما يشبه بندول الساعة، بين التقارب والتعاون تارة، والتباعد والنزاع تارة أخرى.

ويعد هذا السيناريو هو المرشح للتحقق عمليًّا، في ضوء معطيات البيئة الإقليمية الراهنة، والتي لا تزال تعج بالملفات الخلافية بين الجانبين، وخاصة في كل من اليمن وسوريا والعراق.

وعلى وجه العموم، فإن هناك ثمة ضوابط ينبغي أن تحكم المسار المستقبلي للعلاقات الإيرانية-الخليجية، بما يحقق مصالح كلا الطرفين من جهة، ويسهم في تعزيز أمن منطقة الخليج واستقرارها ويعزز رفاه شعوبها جميعًا من جهة أخرى.

ومن نافلة القول: إن الجانب الأكبر في هذا المسار سيقع على عاتق إيران؛ باعتبارها الطرف الساعي دومًا لبسط الهيمنة والنفوذ الإقليمي بما يتجاوز القواعد والأعراف المرعية في العلاقات بين الدول، وذلك على نحو ما أشرنا إليه آنفًا.

ويأتي في مقدمة هذه الضوابط الحاكمة: ضرورة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام السيادة الإقليمية والحدود

القائمة المعترف بها، واحترام القواعد المنظِّمة للمرور في الممرات المائية وحرية المرور فيها وخاصة الخليج العربي ومضيق هرمز، والتوقف عن إطلاق التصريحات الاستفزازية من قِبل بعض المسؤولين الرسميين والتي تنطوي على التلويح -تلميحًا أو تصريحًا- بإمكانية استخدام القوة أيًّا كان نوعها.

كما يبقى المحدد الأهم لمستقبل هذه العلاقات رهنًا بمدى إدراك صانع القرار الإيراني أهمية تطوير علاقات طهران مع العواصم الخليجية، ومن ثَمَّ إبداء بوادر حُسن نية لجهة إقامة تعاون إيجابي معها، لاسيما وأنه من مصلحة إيران تعزيز نطاق علاقاتها في الجوار الخليجي المباشر، وهو ما يؤهلها لتوسيع شبكة علاقاتها على المستوى الإقليمي والدولي، لما لدول مجلس التعاون الخليجي من مكانة رفيعة ومصداقية في المنطقة العربية والعالم أجمع.

نتائج وتوصيات الدراسة:

١. نتائج الدراسة:

في ضوء ما طرحته هذه الدراسة من تساؤلات، وما استعرضته من إشكاليات، فقد أمكن التوصل إلى عدد من النتائج العامة، على النحو التالي:

- شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية تطورات عديدة منذ قيام الثورة في إيران في نهاية سبعينات القرن الماضي ومع اختلاف نمط العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون حسب كل دولة.
- بات التوتر والاحتقان السمة الملازمة للعلاقات الخليجية ـ الإيرانية في الأغلب الأعم منذ الثورة في إيران عام ١٩٧٩م، باستثناء فترات محدودة من الهدوء النسبي الإجباري، الذي تفرضه إما التطورات في الداخل الإيراني، أو المتغيرات المستجدة في البيئة الاستراتيجية الدولية والإقليمية.
- بوجه عام، يمكن القول أن العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي خلال التاريخ المعاصر، وتحديدًا منذ الربع الأول من القرن العشرين وحتى اللحظة الراهنة مر بمراحل رئيسة، هي: مرحلة التفاهم الاستراتيجي الواقعي في عهد الشاه، ثم مرحلة العداء الثوري بدءا من عام ١٩٧٩م، مرورًا بمرحلة التعايش البراغماتي، ووصولًا إلى مرحلة التفاهم الاستراتيجي الراهنة.
- فيما يتعلق بتطورات البرنامج النووي الإيراني، وجدت الدراسة أن هذا البرنامج، وبغض النظر عن الدوافع الحقيقية ورائه، ستكون له تأثيرات عميقة على الأمن الوطني والإقليمي الخليجي في الحاضر والمستقبل، والتي ليس أقلها: دخول المنطقة في سباق تسلح نووي حاد، وتعميق الخلل القائم في توازن القوى داخل النظام الإقليمي الخليجي، والمخاطر

الأمنية والبيئية والكلفةالاقتصادية والبشرية لأى عمل عسكري قد تقوم به الولايات المتحدة ضد إيران.

- تتبنى كل من دول مجلس التعاون الخليجي وإيران رؤيتين متباينتين إزاء القضايا الدولية والإقليمية فى الوقت الراهن والمستقبل المنظور، ويترجم هذا التباين في الرؤى إلى اختلاف في تراتبية الأولويات وتعارضًا في ماهية المصالح، مما قد يفسر ـ جزئيًّا ـ ارتفاع منسوب التوتر في العلاقات بين الجانبين في معظم الفترات الزمنية.
- كلفة غيب الثقة والإيجابية في العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية ستكون باهظة للاغاية لكلا الطرفين، على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاستراتيجية عمومًا.
- يظل مستقبل العلاقات بين دول الخليج العربية وإيران خلال السنوات القادمة رهنًا بمدى النجاح فى التوافق على ثوابت منهجية ومرتكزات حاكمة تؤطر طريقة التعاطى مع القضايا الشائكة محل الخلاف فى الوقت الراهن، بما يؤمن الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، و يضمن فى الوقت ذاته تحقيق المصالح الحيوية العليا لكل طرف، وفق قاعدة «لا ضرر ولا ضرار».

كما أن تدشين مرحلة جديدة من العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران قوامها التفاهم الاستراتيجي، يستلزم من إيران بشكل أساسي أن تُعيد تشكيل رؤيتها للمحيط الخارجي وأن تراجع صياغة سياستها الخارجية وفقًا لمجموعة من المقتضيات الاستراتيجية والأعراف القانونية المستقرة دوليًّا، وفي مقدمتها: احترام استقلالية دول الخليج سياسيًّا وفكريًّا، التعامل معها من منطلق الندية والتكافؤ والمساواة و الشركة المتبادلة وليس انطلاقًا من الوصاية الخارجية عليها، ومراعاة خصوصية دول الخليج العربية، اجتماعيًّا وثقافيًّا وديموغرافيًّا، واحترام تقاليدها وأعرافها التاريخية.

٢. توصيات الدراسة:

نظرًا لكون العلاقات التي تربط دول الخليج بإيران ذات طابع استراتيجي دائم ومستمر وليس مؤقتًا أو طارئًا؛ وذلك بحكم المحددات الجيوسياسية والاقتصادية والديمغرافية والثقافية التي سبق الإشارة إليها؛ فإنه قد يكون من الناجع إعادة هيكلة استراتيجية إدارة علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران في المجالات والقضايا كافة، وعلى المديين المتوسط وطويل الآجل.

عليه، فقد يكون من الأوفق أن ترتكز عملية إعادة هيكلة هذه الاستراتيجية المستقبلية على المحاور الرئيسة التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- أصبح لزامًا على دول مجلس التعاون الخليجي أن تتبنى منظورًا جديدًا في التعامل مع إيران، يرتكز إلى فهم وتحليل واعٍ لتفاعلات سياساتها الداخلية والخارجية، بحيث يتم بلورة توجه سياسي استراتيجي خليجي يكفل إدارة مستقبل العلاقات الاستراتيجية مع طهران، على نحو يستهدف صيانة وتعظيم المصالح الخليجية الحيوية العليا (فرادى و مجتمعة)، وبما يضمن في الوقت ذاته تحييد ما قد يترتب على التوجهات الإيرانية المتقلبة إزاء دول الخليج العربية والمنطقة من تداعيات سلبية على هذه المصالح.
- تاسيسًا على ذلك، ربما يكون «اقتراب توازن المصالح» هو الخيار المستقبلي الأفضل لإعادة صياغة العلاقات بين دول منطقة الخليج إيران في اتجاه إيجابي، إذ أنه يساهم في استعادة الثقة المتبادلة بين مختلف الأطراف، ويمنح الدول الصغرى بوجه خاص الشعور المتزايد بالأمن، ويوفر للجميع مصالح اقتصادية وتنموية عبر شبكة من العلاقات الاقتصادية والتجارية

والاستثمارية الإقليمية المشتركة، بالإضافة إلى تطوير التعاون الإقليمي في مجالات تنمية الموارد المائية والزراعية، وفي النفط والغاز الطبيعي.

- أن التقدم صوب تحقيق الأمن الشامل وطويل المدى في الخليج يتطلب تبني سياسة أمنية إقليمية تقوم على أسس أمنية تشمل ترتيبات أمنية إقليمية تتضمن بلورة آليات مؤسسية تسمح بتبادل منهجي ومنظم لوجهات نظر الأطراف، الإقليمية والدولية، المعنية بأمن المنطقة، بما يساهم في منع نشوء الصراعات وتسوية الخلافات وفق منطق مدروس ومنطقي يستند لأسس التعاون وحسن الجوار وتفعيل الأداة الدبلوماسية والحوار للتوصل إلى حلول بدلًا من اللجوء إلى القوة العسكرية.

-تطوير عامل ردع خليجي في مواجهة إيران، من خلال عدة آليات ومقومات تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجي، وتتسم بخصوصيتها الخليجية الدائمة ولا ترتهن بتقلبات المصالح وتغير أدوار القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في المنطقة.

ويأتي في مقدمة هذه الآليات: الإسراع باستكمال مسيرة التكامل والاتحاد الخليجي، لاسيما في جوانبها الدفاعية، والعسكرية، والاقتصادية، وكذلك تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى العربي.

وتبدو أهمية هذه الآلية فيما أثبتته تجربة التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، من فاعلية وجود مظلة أمنية عربية، مؤقتة أو دائمة، في حماية وتعزيز الأمن العربي، على المستويين الوطني القُطري والقومي الجماعي.

-تأطير العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران بصورة مؤسسية وبشكل جماعي يتجاوز الأساس الثنائي الذي يحكم هذه العلاقات في الوقت الراهن.

-تعزيز علاقات الشراكة الخليجية-الأميركية؛ حيث ستبقى الولايات المتحدة الأميركية الموازِن الكفء لإيران في الخليج خلال السنوات المقبلة، وذلك بالرغم من توقيع الاتفاق النووي مع طهران، فثمة مصالح حيوية دائمة

لواشنطن في المنطقة، وهي حريصة على عدم السماح بانفراد إيران بأمن الخليج.

وبالتالي، فإن الاتفاق النووي أسهم -بدرجة أو بأخرى- في تحول العلاقة بين واشنطن وطهران من الصدام إلى التقارب النسبي، دون التفريط في تحقيق أمن الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة.

- اتخاذ سلسلة الإجراءات الاحترازية التي يمكن أن تتخذها دول الخليج في هذا الصدد حيث أنه من الأهمية بمكان أن يكون هناك نظام خليجي للإنذار المبكر عن التسرب الإشعاعي من مفاعلات إيران النووية، وأن يتم توقيع اتفاقيات مع إيران تسمح بزيارات دورية لوفود خليجية متخصصة للاطمئنان على عدم وجود تسريبات، وأن تتضمن هذه الاتفاقيات الزام طهران بانتهاج الشفافية التامة بالإبلاغ الفوري عن اية نسبة تسرب، إضافة إلى التنسيق بين دول الخليج والوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن.

وضرورة أن تواصل دول مجلس التعاون الخيلجي جهودها لتنفيذ مبادرتها الخاصة بجعل منطقة الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وربما يمكن تعزيز هذه الجهود بالعمل على إصدار فتوى شرعية من منظمة التعاون الإسلامي بشأن تحريم حيازة أسلحة الدمار الشامل.

صفوة القول، تفرض معطيات الجغرافيا والديمغرافيا على دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك على إيران أن يبلورا منهجًا تعاونيًّا تصالحيًّا لإدارة علاقاتهما، غير أن حقائق التاريخ وشواهد الحاضر تُنبئ بأن المستقبل قد يحمل منعطفات حرجة في المسار الراهن للعلاقات الخليجية-الإيرانية.

وبقدر التزام دول الخليج العربية في علاقاتها مع إيران -كما مع سائر بلدان العالم- بقواعد القانون الدولي وخاصة ما يتصل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بقدر ما تتطلب منها فنون إدارة السياسة الدولية

امتلاك مصادر القوة -الخشنة والناعمة على السواء-؛ تحصينًا لأمنها وسيادتها وسلامة أراضيها، وردعًا لأي تهديد محتمل، أيًّا كان مصدره ونوعه وحجمه وتوقيته.

ختامًا، وفي ضوء ما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج؛ تبدو بعض التساؤلات الملحة والهامة ذات الصلة بموضوع هذه الأطروحة، **والتي يأمل الباحث أن تتناولها دراسات أخرى بالبحث والتقصي والتحليل، منها على سبيل المثال:**

- تأثيرات حيازة إيران للسلاح النووي العسكري (القنبلة النووية) على أمن منطقة الخليج العربي.
- أثر تغير شخصية المرشد الأعلى للثورة على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.
- مستقبل العقيدة العسكرية لدور الخليج العربية في ضوء البرنامج النووي الإيراني.
- التحول المحتمل في بنية النظام الدولي وأثره على العلاقات الخليجية الإيرانية في العقد المقبل.

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجـع العربية.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية.

أولاً ـ المراجع العربية:

أ)- التقارير:

- بـدون مؤلـف: «أسـلحة الدمـار الشـامل في الـشرق الأوسـط: ديناميكيـات الانتشـار والعواقـب الاسـتراتيجية»، تقريـر مؤسسـة رانـد، كليـة أركان الحـرب ، القـوات البحريـة الأمريكيـة، ٢٠٠٧م.

ب)- الكتب:

- أنتـوني هـ. كوردسـمان: «القـدرات العسـكرية الإيرانيـة»، سلسـلة دراسـات عالميـة، (أبـو ظبـي: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية ، ط١، ١٩٩٦م).
- تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني ، قسم الشؤون الدولية، ٢٠٠٦م.
- جمـال سـند السـويدى، إيـران والخليـج والبحـث عـن الاسـتقرار، (أبـو ظبى:مركـز الامـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتجية، ١٩٩٩م).
- جيمـس تويـز، «البرنامـج النـووي الإيـراني وتأثيره في أمـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي»، في: «البرنامـج النـووي الإيـراني: الوقائـع والتداعيـات»، مجموعـة باحثـين، (مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، أبـو ظبـي، ٢٠٠٧م).
- عـادل عـلى عبد الله، محركات السياسة الفارسية فى منطقة الخليج العربى،(الكويت: بدون دار نشر، ٢٠٠٨م).

-عبد الرؤوف سنو: «اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج «١٧٩٨- ١٩١٦م»، ط١ (بيروت: دار النشر العربي، ١٩٩٨م).

-عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي «١٨٥٨ ـ ١٩١٤م»، (الرياض: دائرة الملك عبد العزيز، ط١، ١٩٨٢م).

-عبد المنعم السيد، العرب ودول الجوار الجغرافى، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧م.

- فهمى هويدى،»أزمة الخليج: العرب وإيران-وهم الصراع ووهم الوفاق«، (القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩٤م.

-كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م .

- كمال مظهر، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر،(بغداد: بدون دار نشر، ١٩٨٥م) .

- محمد حسنين هيكل، مدافع آيات الله، (القاهرة: دارالشروق، ط١، ١٩٩٣م).

- محمد عمر زيدان، البحث العلمي،(الرياض: دارالشروق، ط١، ١٩٨١م).

- محمود سريع القلم، تطور الدولة في إيران: منظور الثقافة السياسية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية سابقًا)، سلسلة دراسات في الفكر الاجتماعي، العدد(٣)، مارس ٢٠١٠م، جامعة الكويت.

ج)- الرسائل العلمية (الدكتوراه والماجستير):

- باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٣م.

- محمد بدري عيد، أثر أحداث ١١ سبتمبر على الترتيبات الأمنية الوطنية والجماعية في منطقة الخليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١.
- نواف منير المطيرى، أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج ١٩٨٩-٢٠١٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠١١م.

د)- الدوريات العلمية:

- أشرف محمد كشك: «رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني»، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٦٢، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سبتمبر ٢٠٠٥م).
- جاسم يونس الحريري: «تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير ٢٠٠٧م).
- عبد الخالق عبد الله: «اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (٢٦)، العدد (١)، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ١٩٩٨م، ربيع ١٩٩٨م).
- محمد السعيد إدريس: «التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني»، مختارات إيرانية، العدد ٦٦، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، يناير ٢٠٠٦م).
- معتز سلامة: «دول مجلس التعاون الخليجي ومفاوضات النووي الإيراني»، «تقديرات استراتيجية»، مركز الأهرم للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٩/ ٨/ ٢٠٢١م.

هـ). وكالات الأنباء والصحف والمواقع الإلكترونية:

- وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، ٢٣/ ٩/ ٢٠٢١م.
- وكالة أنباء البحرين الرسمية «بنا»، ٢٢/ ١١/ ٢٠٢١م.
- وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ووكالة «رويترز» للأنباء، ووكالة «فارس» للأنباء، ٦/ ١٢/ ٢٠٢١م:٢١.
- وكالة أنباء الإمارات الرسمية «وام»، ٢٤/ ١١/ ٢٠٢١م، ووكالة الأنباء الكويتية «كونا»، ٢٥/ ١١/ ٢٠٢١م.
- وكالة «رويترز» للأنباء، ووكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ٢٩/ ١١/ ٢٠٢١م.
- وكالة «رويترز» للأنباء، ٣/ ١٢/ ٢٠٢١م.
- وكالة «رويترز» للأنباء، ووكالة الانباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ٢٤/ ١١/ ٢٠٢١م.
- وكالة «رويترز» للأنباء،»ماذا تبقى من الاتفاق النووي الإيراني؟»، ٢٨/ ١١/ ٢٠٢١م.
- وكالة «رويترز» للأنباء، ٢٤/ ١١/ ٢٠٢١م .
- وكالة أنباء البحرين «بنا»، ٢٠/ ١١/ ٢٠٢١م.
- وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، ٢/ ١٢/ ٢٠٢١م .
- وكالة «تسنيم» الإيرانية للأنباء، ١٣/ ١٢/ ٢٠٢١م.:
- وكالة الأنباء الأردنية الرسمية «بترا»، ١٣/ ١٢/ ٢٠٢١م.
- وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، ١٤/ ١٢/ ٢٠٢١م
- وكالة أنباء «فارس» الإيرانية شبه الرسمية، ٢/ ١٢/ ٢٠٢١م.
- جريدة «الجريدة» الكويتية، ١٤/ ١١/ ٢٠٢١م.
- جريدة «الجريدة» الكويتية، ١٣/ ١٢/ ٢٠٢١م:
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٦/ ٩/ ٢٠٢١م.
- جريدة «الحياة» اللندنية، ٢٥/ ١/ ٢٠١٠م .

- جريدة «الرأي» الكويتية، ١٦/ ١٠/ ٢٠٢١م.
- موقع «روسيا اليوم» الإخباري، ١٦/ ١٠/ ٢٠٢١م.

- موقع «العربية.نت»:

https://www.alarabiya.net/saudi-today/14/12/2021/%D%9%8%8D%8B%2D8%9A%D%8B%-1D%8A%7D%84%9D%8AE%D%8A%7D%8B%1D%8AC%D8%9A%D8%A%-9D%8A%7D%84%9D%8B%3D%8B%9D%88%9D%8AF%D8%9A-%D%85%9D%88%9D%82%9D-81%9%D%8A%7D8%9A%D%8B%1D%8A%7D-86%9%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AA%D8%B%4D%8AF%D%8AF-%D%81%9D8%9A-%D%81%9D8%9A%D8%9A%D%86%9D%8A-7%D%85%9D%82%9D%84%9D82%9

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

I) Reports:

- https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/pages/Home.aspx

. https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar-

II) Books:

- Van Dijk.Teun A. «Political Discourse and Political Cognition». in: Chilton .Paul A. and Schaffer. Christina (eds.). Politics as Text and Talk: Analytical Approaches to Political Discourse. (Amsterdam: John Benjamins. 2002).

- Chilton. Paul.A. Political Discourse Analysis.(London: Routledge. 2004-

Edwards .D and Potter. J. Discursive Psychology. (London: Sage Publications. 1992)

- Ervand Abrahamian. A History of Modern Iran.(London: Cambridge University Press. first edition. 2008.

L.Bowman Bradely: «After Iraq: future of U.S military posture in the Middle East.-

III) Newspapers. News agencies & Electronic Websites:

Central Intelligence Agency of U.S. The World Fact book (Iran & U.E.A). 2021.https://www.cia.gov/the-world-factbook/

-https://www.cia.gov/the-world-factbook/field/exports-partners

- https://www.cia.gov/the-world-factbook/field/imports-partner

- https://www.france24.com/en/tv-shows/the-interview/20211113-saudi-foreign-minister-we-will-continue-talks-with-iran

- Saudi Arabia 'serious' about talks with Iran

https://www.ft.com/content/8665b1d2-b0ca-4dd0-8a18-837e3ad5b110

- United States Prevails in Actions to Seize and Forfeit Iranian Terror Group's Missiles and Petroleum: https://www.justice.gov/opa/pr/united-states-prevails-actions-seize-and-forfeit-iranian-terror-group-s-missiles-

- W.Seth Carus: «Iranian Nuclear. Biological And Chemical Weapons: Implications and Responses». Middle East Review of international Affairs Journal. Volume 2. No.1- March 1998.

- Hassan Rouhani. President of Iran Hassan Rouhani: Time to engage.»The Washington Post» September 19. 2013. https://www.washingtonpost.com/opinions/president-of-iran-hassan-rouhani-time-to-engage/2013/09/19/4d2da564-213e-11e3-966c-9c4293c47ebe_story.html

- RICHARD HAASS. Iran's Nuclear Choices and Ours. Project Syndicate Magazine. Nov 17. 2021. https://www.project-syndicate.org/commentary/reviving-iran-nuclear-deal-viewed-skeptically-by-richard-haass-2021-11?barrier=accesspaylog

- Matthew F. Calabria.» Iran is poised to act boldly. so Washington needs a new approach». The «HILL» newspaper.https://thehill.com/opinion/national-security/583475-iran-is-poised-to-act-boldly-so-washington-needs-a-new-approach

https://twitter.com/ERYANIM?ref_src=twsrc%5Egoogle%7Ctwcamp%5Eserp%7Ctwgr%5Eauthor

- https://twitter.com/bagheri_kani?lang=ar

قواعد النشر

قواعد النشر في سلسلة الإصدارات الخاصة
سلسلة علمية محكمة

- أن يكون البحث أو الدراسة معنية بشؤون دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية.
- أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص العلمي.
- لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أُخرى، ولم يتم نشرها بأي صورة كانت، مع كتابة إقرار وتعهد بذلك.
- ألا يقل عدد صفحات الدراسة عن (٢٥) صفحة (٦٢٥٠ كلمة).
- أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.
- أن يرفق مع البحث أو الدراسة ملخص باللغتين العربية والإنجليزية في حدود (٣٠٠) كلمة.
- أن يرفق الباحث سيرة ذاتية مختصرة.
- أن يمر البحث قبل إجازته للنشر بعملية تحكيم سري من قبل محكمين اثنين على الأقل، متخصصين في مجال التخصص العلمي المقدم فيه البحث.
- يخطر الباحث بنتيجة التحكيم خلال أربعة أسابيع من وصولها إلى إدارة المركز.
- المركز غير ملزم بإعادة الأبحاث للباحث سواء نُشرت أم لم تُنشر.
- لا يحق للباحث أن يقوم بإعادة نشر البحث مرة أخرى إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ النشر، وبالتنسيق مع إدارة المركز.
- يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.
- لا يُمنح الباحث أية مكافأة مالية عن البحث.